

الضغوط غير الهدروسة، تؤدي الى انتكاسة

هناك شكوى مريرة من قبل العديد من الدول التي تحاول تطوير ملفها الحقوقي، بما يتضمنه من تخفيف بواعث القلق الخارجية بشأن أوضاع حقوق الإنسان. ففي الغالب، نرى الدول كافة تستجيب وتتفاعل بقدر أو بأخر مع التحديات التي تواجهها في ملفها الحقوقي، وتسعى الى تصحيح الأوضاع التي هي في الغالب محط النظر، وموضع النقد. المشكلة الكبيرة دائماً تفيد بالتالي: إن جهود هذه الدول، قد لا تنعكس بالصورة التي تتمناها على التقارير الحقوقية الدولية التي تصدر بشأن الدولة المعنية، سواء من منظمات أو دول أو مؤسسات دولية. في النقد، تجد في تلك التقارير تفصيلاً للإنتهاكات وتحديدات للمسؤوليات، ودعوات للتغيير في نقاط محددة على شكل توصيات. ولكن حين تقوم الدول بكل أو بعض هذه التوصيات وتنفيذها، فإنها لا تجد الإنعكاس الإيجابي، ولا الترحيب بالتطور الذي يحدث في التقارير الا بشكل عرضي.

هذا بالنسبة لدول تتقدم بخطوات محسوبة في الشأن الحقوقي، يعتبر أمراً مُحبطاً، لأن تجاهل ما تقوم به الدول يعني:

التركيز على السلبيات والإنتهاكات، ما يفيد بإبقاء الدولة المعنية تحت الضغط والتشهير الدائمين.

إنه مهما قامت الدول المعنية بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لديها، فإن ذلك لا يغير من المواقف الدولية الحقوقية شيئاً ذا بال. وقد يدفع هذا الموقف بعض الدول الى التوقف عن جهودها، مادامت الأمور تتساوى لديها في النتائج سواء فعلت ايجاباً ام لم تفعل.

في معظم الدول الناشئة حقوقياً، غالباً ما يكون هنالك جدل وشكوك بشأن عمل المنظمات الحقوقية الدولية، واستخدام قضايا حقوق الإنسان في الضغوط السياسية عليها. وإن من شأن عدم التقدير الإيجابي للتطورات الحقوقية والمنجزات التي تقوم بها الدول، يؤدي في النهاية الى تغليب دعاة القطيعة والتشكيك الى ابقاء الحال كما هو عليه، وعدم الالتفات الى التقارير الدولية، وبالتالي تنتصر إرادة التشدد، على إرادة الخير والإصلاح والتطوير. وهذا بالقطع لا يخدم قضية حقوق الإنسان.

ومن هنا، فإن مقارنة المنظمات الحقوقية الدولية لقضايا حقوق الإنسان في بعض الدول بحاجة الى مراجعة. فالفكرة القائلة بأنه حين تستجيب دولة ما، اقتناعاً او تحت الضغط، لتحسين ملفها في قضية ما، ثم الإنتقال الى ملف آخر يتم الضغط بشأنه، وهكذا دون الأخذ بالاعتبارات السابقة.. قد يؤدي الى انتكاسة كبيرة لقضية حقوق الإنسان.

فالضغوط المستمرة والمكثفة، لا تعني دائماً أنها فاعلة وتؤدي الى نتائج ايجابية، بل قد تؤدي في بعض الدول الى نتائج عكسية، ويجري التحلل من كل الإلتزامات، وعدم الالتفات الى ما يقال عنها وما يمارس ضدها من ضغوط وتشهير.

قد تكون الدول الناشئة حقوقياً في أمس الحاجة الى من يأخذ بيدها خطوة خطوة؛ ويشجعها على المزيد من بذل الجهود، بدون ضغوطات فاضحة، مع تقدير لجهود تلك الدول، وتوضيح كيف ان جهودها يمكن أن تُثمر وتفيد الدولة وسمعتها وشعبها. لعل هذه الطريقة تكون اكثر فائدة بالنسبة لبعض الدول على الأقل. أما الضغوط المستمرة، فقد ثبت انها فشلت في أكثر من دولة من تحقيق أهدافها لصالح حقوق الإنسان.

اقرأ

- ٢ كيف تكون التقارير الحقوقية إيجابية؟
- ٤ نواب بريطانيون يناقشون حقوق الإنسان في البحرين
- ٥ رسالتي الى المدافعين عن حقوق الإنسان
- ٦ الترويج لحقوق الإنسان على الطريقة البريطانية
- ١٠ لماذا انتقل الملف الحقوقي الى الخارج؟
- ١٢ إشكالية الحوار مع المنظمات الحقوقية الدولية
- ١٦ تقرير: التعذيب مستمر الحكومة: نبنى على النجاح
- ٢٢ مؤتمر الدوحة: المفوضية وتعزيز حقوق الإنسان
- ٢٤ مكافحة (التطرف العنيف)

كيف تجعل البحرين التقارير الحقوقية أكثر إيجابية؟

ثالثاً - ان التركيز على النقد دون المديح، إنما لتذكير الحكومات بواجباتها، وبالالتزاماتها القانونية، الوطنية والدولية. هذا النقد، وإن نُظِرَ إليه على أنه تدخل في شأن داخلي لدولة أخرى، إلا أن القانون الدولي اليوم يمنح المجتمع الحقوقي الدولي الحق فيما يقوم به.

البحرين ٢٠١٦

هذا يدفع الحكومات الى التفكير في (الإصلاح) و (إيقاف الانتهاكات) كواجب اخلاقي وقانوني. ثم من المؤكد أن تعزيز حقوق الإنسان في أي بلد، كما سينعكس ايجاباً على سمعة الدولة خارجياً، كما سينعكس على التقارير الدولية التي تصدر، حتى وان كانت تخصص في النقد ورصد الانتهاكات.

بمعنى آخر، فإنه وبغض النظر عن حجم الإشارة والإشادة بالتطورات الحقوقية ومنجزات الحكومة المعنية في التقارير الحقوقية الدولية، فإن جهود الإصلاح الحقوقي والإستمرار فيه، والإصرار عليه، لا بد وأن تفرض نفسها على كل المجتمع الدولي؛ فضلاً عن نتائجها الإيجابية على المستوى الوطني، في تقوية بنية الدولة ومؤسساتها، وتلاحم شعبها، واستقرارها السياسي والاجتماعي والأمني.

كيف يمكن للبحرين أن تجعل التقارير الحقوقية التي تصدر هذا العام ٢٠١٦ أكثر إيجابية من التقارير التي صدرت في الأعوام الأربعة السابقة؟

لا شك أن الطريق واضحة في هذا الشأن؛ فكما نقول للمجتمع الحقوقي الدولي أن يكون أكثر انصافاً وحياداً وإيجابية في تغطية التطورات الإيجابية الحقوقية في البحرين، فإننا في المقابل أيضاً نقول للبحرين بأن تضع خارطة طريق حقوقية، تجيب على بواعث القلق، وتحقق منجزاً فيها، بحيث تُلزم تلك المنظمات الدولية على تضمين تلك المنجزات في تقاريرها لهذا العام ٢٠١٦. نحن، والمجتمع الحقوقي الدولي، نعتقد

بهم الدول عامة إضافة الى استماعها لجانب النقد لسجلها الحقوقي - وأكثر الدول في العالم لديها سجل قابل للنقد - إشارة الى الجهود التي تبذلها في تصحيح أوضاع حقوق الانسان لديها، والتي سبق وان تم نقدها في تقارير علنية. فكما كان النقد علنياً وفي تقارير حقوقية تصدر من جهات دولية عديدة، فإن الإشارة العلنية في التقارير نفسها الى ما تم من تصحيح واصلاح قد يكون ضرورياً لعملية حقوقية تطويرية متدرجة. قد تكون الإشارة الإيجابية بمثابة وقود لازم لعملية تطوير أوضاع حقوق الإنسان في معظم بلدان العالم. لماذا؟

نظرة المجتمع الدولي الحقوقي اليها؛ فإذا لم تجد التقدير الكافي، او وجدت الإهمال التام، توقفت بكل بساطة، خاصة اذا ما استمر الضغط الاعلامي والسياسي عبر التقارير والتحشيد ضدها. وخاصة ايضاً، اذا لم ترَ انصافاً وحياداً في التقارير التي تتحدث عن الانتهاكات لديها.

مسؤولية الدولة

للعالم الحقوقي الدولي منطلق مختلف عن منطلق الحكومات الذي شرحناه آنفاً. يمكن تلخيص الأسس التي يقوم عليها الخطاب والموقف الحقوقي للمنظمات الدولية والمؤسسات وحتى الدول، كالتالي:

أولاً - لا يوجد تبرير لانتهاكات حقوق الإنسان في أي بلد. حتى وإن كان هناك قصوراً في البنية التشريعية والمؤسسية. فهذا يمكن طلب عون المجتمع الدولي لتطويره والمساعدة بشأنه. ثم إن الدول عامة محكومة بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تلزمها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وبالتالي فإن الإخلال بتلك الإلتزامات يعرضها للمسائلة الداخلية والخارجية.

ثانياً - إن احترام كل دولة لحقوق مواطنيها يفترض أن يكون أمراً بديهياً، فما قامت الدول الا من اجل حماية وصيانة تلك الحقوق. وبالتأكيد فإن قيام دولة ما بواجبها الحقوقي تجاه شعبها، لا يحتاج الى شكر، فالمنفعة هي للدولة شعباً وحكومة، قبل أي أحدٍ آخر.

صحيح أن من أولى مهمات المنظمات الدولية الحقوقية، رصد انتهاكات حقوق الإنسان، ومطالبة الدول بإيقافها، ووضع القوانين لحماية حقوق المواطنين. وصحيح أيضاً - من الناحية النظرية - أنه ليس من مهمة المنظمات (الطبطبة) على الدول، وعدم مواجهتها الصريحة بانتهاكاتها. لكن الصحيح ايضاً، أنه اذا كان الهدف هو تطوير حقوق الإنسان في نهاية المطاف، فإن اختيار المقاربات يجب ان ينظر الى المآلات وتعديل الوسائل لتحقيق الغايات.

ذلك أن الدول ليس فقط يحكمها أشخاص، ويجري عليهم ما يجري على الأفراد العاديين، بل ان الدول كالأشخاص، لا تقبل دائماً الضغوط التي تعتقد أنها تخل بكرامتها، وقد تقوم بأعمال معاكسة للضغوط، وبدلاً من أن تتماشى مع القانون الدولي، ومع التزاماتها وتعهداتها، قد تلجأ لإرسال رسائل سلبية لدول ومنظمات حقوقية، كرد فعل على طريقة مقاربتها في العلاقة معها.

وهنا، فإن الضغط، وممارسة المزيد من الضغط، ليس حلاً دائماً. قد يكون الضغط مفيداً لمجرد فتح الباب مع الدول المعنية، بغرض إقامة علاقة بناءة لتطوير أوضاع حقوق الإنسان. وهذا يستدعي التشجيع، والإطراء ربما، وعدم استصغار ما تنجزه الدول، والإشارة الى ما حققته من تطور في تقاريرها، ليكون بمثابة الدافع للإستمرار، بحيث تتوازي الضغوط مع التشجيع، للإرتقاء بملف حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات. ولهذا تتوق الدول لمعرفة انعكاسات ما تقوم به على سمعتها الخارجية، وعلى

بأن بوسع البحرين أن تساعد على خروج التقارير بشأن أوضاع حقوق الإنسان فيها بصورة أكثر إيجابية، إذا ما راعت الجوانب الهامة الآتية:

أولاً - هناك العديد من الدول والمؤسسات الحقوقية الدولية التي تقدم دعماً فنياً للبحرين في مجالات شتى بهدف تطوير أوضاع حقوق الإنسان فيها. وهذه المؤسسات والدول التي استثمرت بجهودها وأموالها وخبراتها في البحرين، تتوقع أن يؤتي الاستثمار هذا بنتائج ملموسة. وبما أن الدعم من قبل تلك الجهات والمؤسسات لازال مستمراً. فإنه من المهم والضروري لها أن تقف على حجم المنجزات على ارض الواقع.

ثانياً - أن تصدر البحرين تقارير دورية حول مدى تنفيذ توصيات آلية المراجعة الدورية الشاملة التابعة للأمم المتحدة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأن تبدي البحرين استعدادها لإستقبال المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة.

ثالثاً - لقد انجزت البحرين الكثير في الملف الحقوقي، ولكنها لم تقم بما فيه الكفاية بتعريف المجتمع الدولي الحقوقي بتلك المنجزات، وهذا لا يتم فقط عبر الاعلام، وإنما عبر التواصل والتعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي، وخصوصاً منظمات حقوق الإنسان الدولية.

رابعاً - على البحرين تقديم تقرير واف

بما إتخذته وتتخذ من خطوات على صعيد معالجة بواعث القلق التي عبر عنها أعضاء مجلس حقوق الإنسان، بشكل دوري، حتى يمكن رصد المسيرة التطورية في أوضاع حقوق الإنسان. وهي مسيرة قد تكون أكثر وضوحاً حين يتم توضيح التطور الحاصل في تنفيذ تقرير بسيوني، الذي أضحي مرجعاً وطنياً ودولياً.

خامساً - أن تتجه البحرين نحو الانفتاح على المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية، وأن تبدي إستعدادها للترحيب بتلقي زيارات منها. ذلك أن علاقة التعاون تتخذ كمؤشر إيجابي في صدقية الدولة وجديتها في وقف الإنتهاكات، وإصلاح أوضاع حقوق الانسان.

سادساً - أن تتخذ البحرين الخطوات المطلوبة باتجاه تعزيز الإستقرار السياسي والإجتماعي، ومواجهة التحديات المتغيرة والمستجدة؛ ذلك أن الإستقرار السياسي يمثل عنصراً أساسياً في حماية واحترام حقوق الإنسان.

سابعاً - أن تؤكد الحكومة البحرينية بالدليل العملي على إنفتاحها على مؤسسات المجتمع المدني البحريني، وعلى سعيها للتعاون والتشاور معها بشأن ملفات حقوق الإنسان، وإشراكها في كل ما يتصل بتنفيذ توصيات آلية المراجعة الدورية الشاملة.

مصالحة المجتمع المدني البحريني وإشراكه في الجهد الحقوقي الرسمي مطلب

دولي. وان الاستمرار في القطيعة او المواجهة، يجعل العالم بطبعة ميالا الى المجتمع المدني وتصديقه، ولا يلتفت الى ما تقوله الحكومة كثيراً، كما لا يقدر جهودها. إن افضل شهادة تقدمها البحرين عن منجزاتها، لا تتم مباشرة بالضرورة عبر القنوات الرسمية او الإعلام فحسب، بل عبر مجتمع مدني حقوقي حقيقي قوي له دور فاعل ومستقل، وشريك في صناعة المنجز، وهو من سيدافع - حينها - عن منجزات الحكومة الحقوقية، لأنه شريك اساس في تحقيقها، ويعداها من منجزاته أيضاً، وهو يريد أن يبني عليها لغد أفضل.

ثامناً - إيقاف الانتهاكات، كي يلتفت العالم الى الإنجازات. فلا يقولن أحد أنها غير موجودة، إذ لا توجد دولة في العالم تخلو منها. والمعطى الأساسي هنا، هو أن تكرار وتكاثر الانتهاكات، ولو كانت صغيرة وفردية، فإنها تُشغل المنظمات الحقوقية والمجتمع الحقوقي برمتها بها، فيسلط عليها الأضواء، ولا يلتفت الى المنجزات، التي تضيع في مهبّ الاخطاء المتكررة والمستمرة.

لهذا كله، ومن أجل أن يكون عام ٢٠١٦ إيجابياً ومثمراً، ويمثل تحولاً في نظرة المجتمع الدولي الحقوقي تجاه أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، فإنه لا بد من وضع خطة عمل تنجز النقاط الواردة أعلاه، وما سيتم يمثل منجزاً للبحرين كحكومة، وفائدة عظيمة للمجتمع، ونقطة تطور في مسيرة البلاد الحقوقية والسياسية والاجتماعية.



عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان)، لكننا حثنا على إحراز مزيد من التقدم بمجال حماية حرية التعبير عن الرأي، وقبول كافة أوجه المساعدة الفنية التي عرضها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

الدولية في شهر مارس، والزيارة الفنية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في إبريل التي امتدت شهرين، ونأمل أن توافق البحرين على قبول عرضه بكل حزمة المساعدات الفنية.

وفي شهر سبتمبر قدمت الحكومة البحرينية شرحاً لما وصلت إليه في تطبيق توصيات المراجعة الدورية الشاملة الصادرة عن الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وبينما من الواضح أنه تم إحراز تقدم في عدد من المجالات، مازال أمام الحكومة مزيد من الخطوات لتتخذها.

وقد رحبنا في جلسة مجلس حقوق الإنسان التي عقدت في شهر سبتمبر ببعض الخطوات التي اتخذتها البحرين (مثل تطوير

مثال إيجابي

القول بأن جهود البحرين لا تنعكس على التقارير الدولية بشكل إيجابي، ليس دقيقاً، وربما ليس صحيحاً بالمطلق. هذا نموذج من انعكاس الانفتاح على المجتمع الحقوقي الدولي، والجهود البحرينية الحقوقية، في أحد تقارير الخارجية البريطانية، نقدهم كنموذج:

اتخذت الحكومة البحرينية خلال هذه الفترة خطوات إيجابية تجاه زيادة التواصل مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، وهذا يعكس درجة من الشفافية. ونحن نرحب بزيارة منظمة العفو



توبياس إلوود - وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني

مساءلات في البرلمان البريطاني

حول حقوق الإنسان في البحرين

جرت خلال الأسابيع الماضية في البرلمان البريطاني، جملة من النقاشات حول (البحرين)؛ حيث يعكس النقاش عامة مدى اهتمام بريطانيا بحكومة وكنواب بالبحرين، ومدى أهميتها في السياسة البريطانية. وتحدد الأسئلة التي قدمها النواب للحكومة البريطانية، مجالات الإهتمام في الشأن البحريني؛ كما تعكس الإجابات من قبل وزارة الخارجية البريطانية رؤية بريطانيا تجاه ملف حقوق الإنسان، وكيفية تعاطيها معه، ومقاربتها له.

(النائب إيان لوكاس - ٢٥ يناير ٢٠١٦): ما هي الخطوات التي

تتخذها الحكومة لدعم مسيرة الديمقراطية في البحرين؟

(توبياس إلوود، وزير الدولة للشؤون الخارجية - ٢ فبراير ٢٠١٦): الحكم في البحرين مسألة تخص جميع الأطراف السياسية في البحرين. نحن نشجع جميع الجمعيات السياسية أن تشارك بشكل بناء في الحوار السياسي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ورغم أننا شعرنا بخيبة أمل بسبب قرار المعارضة مقاطعة الانتخابات النيابية في ٢٠١٤، إلا أننا رحبنا بمشاركة عدد متنوع فيها، أدت الى فوز ١٤ مرشحاً مستقلاً من الشيعة بمقاعد في البرلمان، بينهم ثلاث سيدات. نحن نناقش حكومة البحرين - وبشكل منتظم - موضوع حقوق الإنسان والإصلاح، بما في ذلك اللقاء نصف السنوي المشترك لفريق العمل البحريني البريطاني، والذي كان آخر اجتماع له قد تم في نوفمبر ٢٠١٥.

ويقوم معهد الجسر لبناء السلام وحل النزاعات في إيرلندا الشمالية (كوس واي)، بأنشطة برامج الإصلاح في البحرين، معتمداً على الدروس من تجربة إيرلندا الشمالية، لتحسين مدى التواصل والاتصال بين الافراد في المجتمع، وخاصة بين جمهور الشباب.

(النائب إيان لوكاس؛ والنائبة كيت هوي - ٢٥ يناير ٢٠١٦): هل

ينوي السيد وزير الدولة للشؤون الخارجية أن يستفسر من الحكومة البحرينية عما إذا كان السجين السيد حسن مشيميع يتلقى العلاج الطبي المناسب؟

(توبياس إلوود - ٢ فبراير ٢٠١٦): نحن نعلم عن قضية حسن مشيميع، وقد أثرناها مع حكومة البحرين. نحن نواصل تشجيع حكومة البحرين أن تفي بالتزاماتها الدولية والمحلية، فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان؛ وان تعالج بشكل صحيح كل التقارير المتعلقة بإساءة معاملة المعتقلين. كذلك نشجع جميع الذين لديهم اية مخاوف بشأن معاملتهم في مراكز الاحتجاز، بأن يبلغوا عنها مباشرة إلى الأمانة العامة للتظلمات.

(إيان لوكاس - ٢٥ يناير ٢٠١٦): ما هو آخر تقييم وزير الدولة

للشؤون الخارجية لحالة حقوق الإنسان في البحرين؟

(السيد توبياس إلوود - ٢ فبراير ٢٠١٦): نحن نناقش موضوع حقوق الإنسان والإصلاح باستمرار مع حكومة البحرين ونشجعها على الإيفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، واحترام كل الاتفاقيات التي تكون البحرين طرفاً فيها. نحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته البحرين في برنامجها الإصلاحي، ولا سيما في مجال (قضاء الأحداث)، وإنشاء وزيادة فعالية مكتب الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. نحن نواصل العمل مع حكومة البحرين، لضمان الزخم والتقدم في إصلاحاتها، لصالح جميع البحرينيين.

(النائبة كيت هوي - ٢٥ يناير ٢٠١٦): ما هو تقييم وزارة الخارجية

لتقرير منظمة (أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين) فيما يتعلق بتنفيذ حكومة البحرين لتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق؟

(توبياس إلوود - ٢ فبراير ٢٠١٦): لقد أخذنا علماً بتقرير المنظمة المذكورة، والذي يقيم التقدم الذي تبذله حكومة البحرين في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. في يونيو ٢٠١٤، قدم مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة نتائج ماثلة، من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. لهذا نحن مستمرين في تشجيع حكومة البحرين على ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، اضافة الى التوصيات التي تم قبولها في اجتماعات المراجعة الدورية الشاملة. اضافة الى ذلك، نحن نقدم المساعدة للبحرين لتحقيق ذلك.

(النائبة كيت هوي - ٢٥ يناير ٢٠١٦): ما هو تقدير وزارة الخارجية

لعدد السجناء السياسيين في البحرين؟

(توبياس إلوود - ٢ فبراير ٢٠١٦): ليس لدينا مثل هذه التفاصيل. ومع ذلك، فنحن نناقش بانتظام موضوع حقوق الإنسان والإصلاح مع حكومة البحرين. وإذا كانت لدينا أية مخاوف محددة، حول قضايا بعينها، فنحن نثيرها مع الحكومة البحرينية.

رسالتني الى الهدافعين عن حقوق الإنسان

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

ولا بدّ في نهاية المطاف من تعاون على الأرض، والإستفادة من الدرس القاسي الذي مرت به البحرين خلال السنوات الخمس الماضية، بما يفيد للمستقبل. أما المغالبة السياسية، فهي التي قادت أوضاع حقوق الإنسان الى الإنحدار.

وبقدر ما وجهنا رسائل الى الحكومة، تحضّها على أخذ زمام المبادرة، وإشراك المجتمع المدني في برامجها، وإعادة النظر في سياساتها وممارساتها المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن رسالتني هذه المرة موجهة الى المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين؛ وأقول لهم التالي:

- ابتعدوا عن الأحزاب السياسية المعارضة. حتى لا تنهضوا بتسييس الجانب الحقوقي، واستثماره سياسياً، وحتى تؤكّدوا بأن أهدافكم حقوقية وليست سياسية. وحين تقيمون نشاطات حقوقية في الخارج، لا تقبلوا أن تكونوا جزءاً رئيسياً من المعارضة، فتصبحوا وكأنكم وفد واحد، يستخدم خطاباً واحداً، ولغة سياسية وموقفاً واحداً.

- من الضروري تهدئة الشارع، فالمدافع عن حقوق الإنسان ليس محرّضاً سياسياً، ورسالتني الحقوقية قد تتعرض للتشويه كثيراً، إن تحكّم به الغوغاء. الشارع الموتور، او جزء منه، غير مثقف حقوقياً، ورسالة الحقوقي قد تتعارض مع وسائل الشارع المتطرف سياسياً.

- أدينوا العنف، وخطاب الكراهية والتطرف عامة. أدينوه عن قناعة ورؤية وبصيرة. لا رفع عتب. أدينوه لأنه لا يخدم البحرين وأهلها جميعاً. أدينوه من خلال تفكيك الخطاب التحريضي والدعوة الى السلم والخطاب الديمقراطي المعتدل، وترشيد الثقافة العامة السائدة، خصوصاً بين الشباب.

- حاولوا أن تحلّوا المشكلات الحقوقية داخلياً، وذلك عبر التواصل والتعاون مع الجهات الرسمية المعنية. جرّبوا أن تحلّوا

لم تعمر العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني في البحرين طويلاً.

فرغم انتعاش المجتمع المدني فور البدء بعهد الإصلاحات في عام ٢٠٠٠، وظهور مئات من منظمات المجتمع المدني في كل المجالات، بما فيها مجال حقوق الإنسان.. الا ان العلاقة سرعان ما انتكست، وكانت خيبة الأمل مشتركة.

الحكومة رأت أن المنظمات الحقوقية بالذات ابتعدت عن النشاط الحقوقي، واشتغلت بالسياسة، وانها سيست العمل الحقوقي كثيراً. وزيادة على ذلك وجدت الحكومة ان المنظمات الحقوقية - حديثة الولادة - غير رشيدة، ولا تبحث عن تطور سياسي وحقوقى تدريجي، رغم علمها بأن النظام السياسي لا يستطيع - لظروفه الخاصة - أن يحرق المراحل.

ومن جانبها، فإن خيبة المنظمات الحقوقية كبيرة أيضاً، وهي تتهم الحكومة بأنها لم تكن جادة في الإصلاح، وأنها تضيق الخناق على نشاطاتها، وأنها لم تكن تبحث عن قطيعة مع إرث الماضي.

وفي نهاية المطاف فإن الصدام قد وقع بين الطرفين، في ظل أجواء سياسية، بل صراع سياسي حاد، امتد الى الشارع. وكان الخاسر الأكبر هو البحرين: دولة ومجتمعاً ومؤسسات. لقد فشلت التجربة على يد المشاركين فيها؛ فتردّت أوضاع حقوق الإنسان، ولم تحقق المنظمات الحقوقية الا المزيد من الإنهاك، وهي اليوم تكاد تصبح منظمات سياسية، أو ملحق لمنظمات سياسية، اقرب من كونها منظمات حقوقية. إن أردنا تطوراً لأوضاع حقوق الإنسان: فلا بدّ من تجسير العلاقة بين المجتمع المدني البحريني والحكومة.

لا بدّ من تفهم كل طرف لطبيعة نشاط الاخر، ومخاوفه.

لا بدّ من الإحتكام الى قانون عصري يوفر المساحة اللازمة للمجتمع المدني كي يتنافس ويتطور.

الأمر بهدوء، وبدون إثارات، وابتعدوا عن اعطاء أخبار حول خصوصياتكم للجمهور، لأنه في النهاية يضيق عليكم هامش الحركة، ويضعف قدرتكم في الإستفادة من الحريات المتاحة داخلياً.

- أنتم تعلمون أن الأوضاع الحقوقية في البحرين تحسّنت بصورة عامة، وبالتالي فأنتم ابتداءً مطالبون بالإعتراف بحدوث هذا التطور، ومطالبون ثانياً بالبناء عليه، والتفاعل معه، وأن تكون تقاريركم أكثر توازناً في عرض اوضاع حقوق الإنسان.

- عرضوا كما تفعل المنظمات الحقوقية الدولية، تقاريركم على الجهات الرسمية، قبل اصدارها، فلعل لديها رأياً او معلومة يصححونها لكم، أو ربما حلوا المشكلة قبل نشرها.

- هناك مؤسسات حقوقية رسمية، ادخلوا فيها، وشاركوا، وفعلوا عملها، وتعاونوا معها من أجل تطوير أوضاع حقوق الإنسان. فهذه منابر حقوقية، اعترف بها المجتمع الدولي، وانزواؤكم عنها، والتعرّض اليها بالنقد والشتم لا يخدم الرسالة الحقوقية النهائية، ولا يساعد في تطوير المجتمع المدني.

الترويج لحقوق الإنسان على الطريقة البريطانية

يعج المجتمع الحقوقي الدولي، من دول ومنظمات دولية رسمية، وأخرى غير حكومية، ومراكز فكر وبحوث ودراسات، بالعديد من المناهج والأساليب فيما يتعلق بالترويج لحقوق الإنسان، والإرتقاء بها، والوقوف في وجه ما يلحق بها من إنتهاكات في شتى بقاع العالم. غير أن السمة الغالبة لتوجهات هذه الجهات الحقوقية إزاء الإنتهاكات، يميل إلى الخشونة وأحياناً المجابهة مع مرتكبيها، وإلى توجيه الإنتقادات الحادة لهم، والدعوة إلى إتخاذ إجراءات دولية مشددة بحقهم، قد تصل إلى حدّ التهديد بالتدخل العسكري.

بيد أن هناك من يعتقد بأن الضغوط والمواجهات قد لا تثمر، وأن الدبلوماسية الهادئة لها من القدرة على الإبحار في لجج قضايا حقوق الإنسان الشائكة، بما يكفل لها النجاح والوصول إلى بر الأمان، بأكثر مما تستطيعه سفن التشنيع والتهديد والوعيد.

والصحافة المحلية والعالمية في هذا الشأن. ومؤخراً، كشفت الخارجية البريطانية وبالوثائق تفاصيل تحركها الدبلوماسي داخل ساحة حقوق الإنسان في البحرين، وفق قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٠، الذي يلزم الجهات الحكومية والمؤسسات على

تميل بريطانيا بنسبة كبيرة الى هذا المنهج الدبلوماسي الهادئ وتعتقد انه الوسيلة الأفضل لتطوير حقوق الإنسان. ولربما كان تاريخها خلال (الحقبة الإستعمارية) قد أتاح لها فرصة الإحتكاك المباشر بمختلف الثقافات والحضارات على إمتداد المعمورة، كما أتاح لها معرفة خصائص الشعوب والأعراف المختلفة، سواء كان ذلك من ناحية تكوينها الوجداني أو قناعاتها الفكرية والروحية.. فأدارت مصالحها عن طريق نهج دبلوماسي يراعي في كثير من الأحيان خصائص الطرف المقابل، ويتجنب مزالقي المساس بما يثير حساسياته أو يبيت الشكوك لديه.

ولقد ظل هذا النهج البريطاني القائم على التفهم العميق لخصوصيات الوضع الجيوسياسي والإجتماعي في منطقة الخليج عامة، والبحرين والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.. الأصل المتبع في قضايا سياسية، وكذلك في تعاطي بريطانيا مع ملفات حقوق الإنسان في المنطقة. ففي الوقت الذي تتعالى فيه، على سبيل المثال، أصوات الإستنكار للإنتهاكات الحقوقية، والدعوات لتشديد الضغط على البحرين.. نجد بريطانيا تتخذ منحنى براغماتياً فتدخل في حوار مع البحرين، وتقدم لها المشورة والمساعدة في جوانب حقوقية مختلفة، بغية تأسيس بنية حقوقية قادرة في المستقبل على حماية حقوق الإنسان. وهي إذ تقوم بذلك، في مشاريع متعددة مشتركة، لا تجد ضرورة لرفع الصوت أو تشديد النكير والتشهير.

وكانعكاس لهذه السياسة البريطانية، فقد كان لها تصنيفها الخاص بها للدول في تقاريرها الحقوقية الدورية الصادرة عن وزارة خارجيتها. فمثلاً، صنّفت التقارير البريطانية البحرين في خانة الدول المثيرة للقلق؛ ثم وضعتها بعد فترة في خانة الدول المصنفة تحت مسمى (حالة قيد الدراسة)، وهي درجة تنطوي على إعترا ف حدوث تقدم ملموس في الدولة المعنية، وبوجود شواهد على إمكانية المزيد من التحسن مستقبلاً، والإستعداد للتجاوب مع أية جهود خارجية مخلصة للمساعدة في هذا الشأن.

وغني عن القول، فإن موقف الحكومة البريطانية هذا، قد ووجه بانتقادات داخلية وخارجية. لكن ظلت وزارة الخارجية البريطانية على موقفها ومنهجها في معالجة أوضاع حقوق الإنسان في الدول المعنية. وواجهت الإنتقادات بالشرح والتوضيح داخل ساحة البرلمان البريطاني، كما قاومت ضغوط كبريات المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية



تزيد الجهات الراغبة بكافة المعلومات التي تطلبها، عدا تلك التي قد يشكل الكشف عنها خطراً أو تهديداً للمصالح البريطانية العليا، أمنية كانت أم سياسية أو إقتصادية أو تجارية.

ففي الفترة من مارس حتى أكتوبر من العام ٢٠١٥، كان لزاماً على الخارجية البريطانية الرد على جملة إستفسارات تقدمت بها أربع جهات، يرجح أن يكون بينها منظمات حقوقية دولية كبرى. وتدور الاستفسارات حول حجم وأبعاد تعامل الخارجية البريطانية مع ملف حقوق الإنسان في البحرين. وقد أتاح ما كشفت عنه الحكومة البريطانية، فرصة للإطلاع على ما تقوم به من جهود، وما تقدمه من مساعدات للإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وما تتوخاه من نجاح في هذا الشأن.

مساعداً بريطانيا للبحرين في الهجال الحقوقي

نستعرض فيما يلي، التساؤلات المقدمة للحكومة البريطانية، واجابة وزارة الخارجية عليها، وهي تكشف النهج البريطاني المتبع في معالجة القضايا الحقوقية في الدول المعنية.

• سؤال حول ما إذا كانت الحكومة البريطانية تقوم حالياً، وتهتم مستقبلاً، بتوفير التدريب، أو أي من أشكال المساعدة لكل من المؤسسة العسكرية والشرطة أو الأجهزة الأمنية في البحرين؟.

الجواب: في سبيل دعم برنامج حكومة البحرين الإصلاحية، تقوم حكومة المملكة المتحدة بتقديم حزمة من المساعدات الفنية، بما فيها التدريب للشرطة والأجهزة الأمنية. وتتضمن هذه الحزمة مشروعين يتمحوران حول إتاحة المشاركة في أفضل الممارسات التي تتسق مع المعايير الدولية فيما يتصل بالعمل الشرطي داخل الأحياء السكنية، وحول خلق الوعي بأفضل الممارسات الدولية، وتوفير المعلومات الأولية والأساسية حول حقوق الإنسان، من أجل تأهيل المستجدين، ممن سيتولون مواقع ضباط سجون. وكل هذه المشاريع ستكون مصحوبة بالآليات الخاصة بالمساعدات الأمنية والعدلية الخارجية.

• سؤال حول ما إذا كانت الحكومة البريطانية تقوم حالياً بتوفير أي من أشكال التدريب في مجال منع التعذيب، سواء كان للشرطة أو الأجهزة الأمنية بما فيها ضباط السجون، وديوان المظالم، ووحدة التحقيق الخاصة؛ مع تزويدنا بالتفاصيل حول ذلك التدريب، بما في ذلك طبيعته، وشكله، والغرض منه.. وما إذا كانت هناك مؤسسات حقوقية خارجية تضطلع بتسهيل التدريب للأجهزة الأمنية في البحرين.

الجواب: تقدم المملكة المتحدة حزمة من المساعدات الفنية دعماً لحكومة البحرين في برنامجها الإصلاحية، وتمكينها من تنفيذ توصيات كل من: اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق؛ وآلية الأمم المتحدة للمراجعة الدورية الشاملة. إن المعلومات المتعلقة ببرنامج حكومة المملكة المتحدة للمساعدات متاحة بالتفصيل في تقرير وزارة الخارجية البريطانية السنوي حول أوضاع حقوق الإنسان، والذي يتم تحديثه كل ستة أشهر. إن جانباً من المساعدات التي تقدمها المملكة المتحدة تركز على تقوية الآليات الإشرافية المناط بها التحقيق في إتهامات التعذيب وإساءة المعاملة، وكذلك على دعم إصلاح إجراءات الإحتجاز في البحرين. ويشتمل عمل المملكة المتحدة في هذا المجال على ما يلي:

١/ دعم إنشاء ديوان مظالم مستقل للتعامل مع أية شكاوى ضد وزارة الداخلية. ويتمويل من المملكة المتحدة، ظلت إدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية، تقوم بتوفير بناء القدرات والإشراف على دعم ديوان المظالم.

٢/ دعم إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين في البحرين، بمساعدة مؤسسة مفتشية السجون البريطانية. ولقد أتاحت الأخيرة فرصة التعرف على أفضل الممارسات البريطانية، وعلى التدريب والتوجيه فيما يتصل بالقيام بمهام تفتيش السجون البريطانية، ورفع التقارير في هذا الشأن. إن إنشاء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، مطلب مسبق كي تتمكن البحرين من الإنضمام للبروتوكول الإختياري

الملحق بمعاهدة مناهضة التعذيب.

٣/ دعم مراجعة إدارة السجون ومعايير الإحتجاز في البحرين. وهذا الأمر يتضمن قيام مستشارين بريطانيين بالعمل مع وزارة الداخلية البحرينية، لإدخال سياسات وإجراءات تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ولضمان إتساق خطط السجون الجديدة مع معايير الأمم المتحدة.



٤/ خلق الوعي بأفضل الممارسات الدولية، وتوفير المعلومات الأولية والأساسية حول حقوق الإنسان، من أجل تأهيل مستجدي الشرطة الذين سيشغلون مواقع ضباط سجون.

٥/ المشاركة في أفضل الممارسات التي تتسق مع المعايير الدولية فيما يتصل بالعمل الشرطي داخل الأحياء السكنية، وذلك بمساعدة إدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية.

٦/ وبالنسبة لقياس درجة نجاح التدريب الذي توفره المملكة المتحدة، فإن من صميم الممارسات المعهودة، أن نقوم فور إتمام المشاريع التي نوفرها لحكومة البحرين، بتقييم أثرها. وينطبق هذا الأمر على كل برامج ومشاريع المساعدات البريطانية للبحرين. وحصيلة هذا التقييم يتم رفعها للعلم ولتطوير اية مساعدات مستقبلية نقوم بتوفيرها.

• استفسار بشأن تفاصيل موازنة المساعدات للبحرين لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ والبالغ قدرها ٢.١ مليون جنيه إسترليني، حسبما أعلنه وزير الدولة توباس إلوود، وخاصة ما يتصل منها بالجهات المستهدفة بالمساعدة، وحول المنظمات المستخدمة بواسطة وزارة الخارجية في برنامج المساعدات، والمبالغ المخصصة لكل منها، وأسماء ومواقع عمل المسؤولين البحرينيين الذين سيشاركون في برنامج وزارة الخارجية للتدريب.

الجواب: استمرت المملكة المتحدة ومنذ العام ٢٠١٢ في توفير أشكال من العون الفني والعملية لحكومة البحرين، لمساعدتها في تنفيذ

توصيات كل من: اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق؛ وآلية الأمم المتحدة للمراجعة الدورية الشاملة.

وبالنسبة لمبلغ الـ ٢,١ مليون جنيه إسترليني المخصص لصندوق برنامج الخليج للعام ٢٠١٥ / ٢٠١٦، فإن حوالي ٢ مليون جنيه إسترليني سيتم توجيهها لبرنامج مساعدة الإصلاح. كل مجالات عملنا مع البحرينيين تصب في خدمة تقوية سيادة حكم القانون، المصالحة الإجتماعية، والحكم الرشيد، وهي تشمل:

لإصدار تقييم منفرد لبرنامج البحرين.

أما بشأن تزويدكم بأسماء المسؤولين البحرينيين المشاركين في برامج وزارة الخارجية التدريبية، فإن هذه المعلومات شخصية تتعلق بطرف ثالث، يتعارض الكشف عنها مع مبدأ حماية المعلومات، والذي ينص على أن المعلومات ذات الصبغة الشخصية، ينبغي التعامل معها بعدالة وبشكل قانوني. إن الجانب المتعلق بالعدالة من هذا المبدأ هو الذي، في تقديرنا، سيتم إنتهاكه لو قمنا بالكشف عن المعلومات المطلوبة. وفي مثل هذه الظروف، فإن المادة ٤٠ من قانون حرية المعلومات، تتيح الإستثناء من الكشف.

• سؤال يتعلق بوفد المملكة المتحدة عال المستوى، الذي بعثته الخارجية البريطانية الى جنيف في سبتمبر ٢٠١٥، بشأن ملف البحرين الحقوقي... سواء من جهة تشكيله، وعدد أعضائه، وتمويله، وأسباب مشاركته، وما قام به من نشاطات؟.

الجواب: تشكل الوفد من خمسة أعضاء هم:

- رئيس قسم السياسة الداخلية والصحافة والشؤون العامة في السفارة البريطانية بالمنامة.
- رئيس فريق البرامج في السفارة البريطانية بالمنامة.
- المدير الإداري بمعهد (كوسواي).
- مستشار تطوير العدالة الجنائية بإدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية.
- قائد فريق التفتيش بمفتشية السجون البريطانية.

وقد قام الوفد بزيارة جنيف للباحث مع بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، والتقى مع تشكيلة واسعة من المحاورين ذوي الشأن، بمن فيهم منظمات غير حكومية، لتنويرهم بما تم إحرازه من تقدم بحريني في مجالي الإصلاح، وحقوق الإنسان، مع التركيز على برنامج المملكة المتحدة للمساعدة. ويأتي زيارة الوفد متسقا مع الهدف السامي لحكومة المملكة المتحدة في البحرين، ألا وهو: دعم عودة البحرين كدولة مستقرة وإصلاحية، وذات سجل جيد في مجال حقوق الإنسان.

وقد إلتقى الوفد مع: ممثلي بعثات دول الإتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بجنيف؛ وممثلين عن بعثة سويسرا لدى الأمم المتحدة بجنيف؛ وممثلين عن منظمات حقوقية غير حكومية، بما فيها أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين؛ ومعهد القاهرة؛ والفيديالية الدولية لحقوق الإنسان؛ هيومان رايتس ووتش؛ وأمنستي. إضافة الى ممثلين عن بعثات كل من الولايات المتحدة، كندا، أستراليا ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة بجنيف.

وقد تم تمويل مهمة الوفد بواسطة حكومة المملكة المتحدة من خلال صندوق (النزاع، الأمن والإستقرار) المخصص للبحرين، والبالغ حجمه ٢,١ مليون جنيه إسترليني.

خلاصة

يميل المسؤولون في البحرين وفي دول أخرى، خليجية وغيرها، الى هذه الرؤية البريطانية، فالعقلية أو طريقة التفكير في المجتمعات الشرق أوسطية، والخليجية على وجه الخصوص، هي ثمرة نسيج متشابك من الإرث الإجتماعي (القبلي) والثقافي والديني، والذي يعطي لتلك المجتمعات خصائص مختلفة عن تلك السائدة في المجتمعات الغربية.



- دعم بناء قدرات ديوان المظالم عبر إدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية من أجل زيادة المساءلة.
- توفير التدريب في المملكة المتحدة لمفوضية حقوق السجناء والمحتجزين بواسطة مفتشية السجون البريطانية.
- دعم المنظمات غير الحكومية المحلية، وجمعيات الشباب، من أجل الإرتقاء بحرية التعبير، وذلك عبر (معهد كوسواي لبناء السلام، وفض النزاعات).
- إصلاح نظام الأحداث القضائي، وذلك عبر إدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية.
- دعم الإصلاح القضائي من خلال تطوير وتحديث نظام إدارة المحاكم، وذلك عبر المدرسة الوطنية للإدارة الحكومية (البريطانية).
- تطوير فعالية نظام الإصلاح وإعادة التأهيل في البحرين عبر إدارة التعاون لما وراء البحار بإيرلندا الشمالية.
- تطوير بنى هياكل المنظمات غير الحكومية، وزيادة رقعة مشاركة المجتمع المدني، في عملية صياغة السياسات والتشريع، وذلك عبر مفوضية العمل الخيري في إنجلترا وويلز.

إن من صميم الممارسات المعهودة، أن نقوم بتقييم برامج ومشاريع عمل وزارة الخارجية بغية تحسين ما يمكن أن نقدمه من مساعدات في المستقبل. وتقوم وزارة الخارجية بتحديث بيانات برنامج عملها من خلال تقريرها السنوي حول اوضاع حقوق الإنسان، والذي تصنف فيه البحرين ضمن بند (حالة قيد الدراسة). ولا توجد في الوقت الحالي نية



Foreign &
Commonwealth
Office

North Africa and Middle East Directorate
Foreign and Commonwealth Office
Old Admiralty Building
London SW1A 2PA

Website: <https://www.gov.uk>

31 March 2015

Dear

FREEDOM OF INFORMATION ACT 2000 REQUEST REF: 0249-15

Thank you for your email of 3 March asking for information under the Freedom of Information Act (FOIA) 2000. You asked:

Please confirm whether the UK Government currently provides training or any other form of assistance to the military, police and/or security services in Bahrain and if so, please supply the details of this assistance including its nature, form and purpose.

Please confirm whether the UK Government has entered into any agreements to provide training in the future to the military, police and/or security services in Bahrain and if so, the details of these agreements

نخلص من هذا إلى أن الركوز إلى الدبلوماسية الهادئة والكتمان في التعامل مع الحكومة البحرينية لمعالجة بواعث القلق بشأن أوضاع حقوق الإنسان، والنأي عن توجيه الانتقادات علنا على رؤوس الأشهاد، من الممكن أن يوتي ثمارا وأن يحقق نتائج أكثر إيجابية. فبالبحرين، دون شك، ستقدر مثل هذا النهج الذي ينم عن الإحترام، وستكون أكثر استعدادا للتجاوب بشكل إيجابي.

ومن هذا المنظور، فإنه لا مندوحة من الفهم المؤسس، والتقدير العميق لهذه الحقيقة لكل من أراد الإقتراب من معالجة قضايا منطقة الخليج، بهدف تحقيق القدر المرغوب من النجاح.

إن قضايا حقوق الإنسان، المثارة بواسطة الحكومات الغربية، وكيانات حقوق الإنسان الدولية، تمثل أحد أهم منابع التوتر في علاقاتها مع دول منطقة الخليج، ومع البحرين على نحو خاص. والمشكلة لا تكمن في التعبير عن القلق تجاه تلك القضايا في حد ذاته؛ وإنما في طريقة إيصال هذا التعبير.. هل يكون بصورة سرية، وعلى شكل نصح، ومساعدة فنية، أم يتمحور فقط على شكل بيانات وتقارير وانتقادات علنية؟

إن الكتمان ومراعاة السرية تمثلان عنصرين أساسيين لخصلة لها مكانة القداسة في عرف البحرين وسائر أطراف الخليج، وهي رديفة للإحترام. ويعتقد المسؤولون في البحرين وغيرها من دول الخليج، أن فرص المعالجة الناجعة للقضايا مهما تشعبت وتشابكت، تزداد إن تم الإقتراب منها بكتمان ودبلوماسية هادئة، بينما تؤدي العلنية، إلى المزيد من تعقيدها. حيث يُنظر رسمياً إلى كشف القضايا علانية وتمريضها في وسائل الإعلام كافة والنقاش العام حولها، بمثابة تصعيد وعدائية وتشهير، وتالياً هو يمثل مبعثاً للإهانة والإستحقار؛ وعليه لا تؤدي المجابهة الإعلامية العلنية إلى تسوية القضايا الحقوقية وحلحلتها بالضرورة، بل قد تولد تحدياً يدفع الطرف الآخر أكثر فأكثر نحو التعتن والتصلب.



وزير الخارجية البريطاني
فيليب هاموند

توضيحات وزير الخارجية فيليب هاموند

المقاربة الثانية شرحها الوزير هاموند على هذا النحو: (إننا نحقق تقدماً أكبر في مجال حقوق الإنسان على نطاق العالم.. حينما يكون توجهنا جذاباً للأخريين، ولمصلحتهم الذاتية المستنيرة، ومراعياً في ذات الوقت لحساسيتهم الثقافية والتاريخية. بإختصار فإن علينا أن نقنع الدول والحكومات بأن إحترام حقوق الإنسان سيعود عليها بالمنفعة).

أما المقاربة الثالثة فتقوم على بناء قدرات موظفي وزارة الخارجية في المجال الحقوقي، وهنا يقول: (لقد أعطيت مكانة لموضوع حقوق الإنسان في العمل اليومي لوزارة الخارجية.. ولقد أصبح إكتساب الخبرة في مجال حقوق الإنسان، جزء أساسياً من التدريب الذي يتلقاه موظفو الوزارة). وأكد الوزير هاموند بأن موضوع حقوق الإنسان لم يعد محل اهتمام واختصاص مجموعة من الخبراء في حقوق الإنسان داخل وزارة الخارجية، وإنما هو من صميم عمل كل دبلوماسي بريطاني.

بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر ٢٠١٥، كتب وزير الخارجية البريطانية (فيليب هاموند) مقالة نشرتها صحيفة (الإندبندنت) بعنوان (الترويج لحقوق الإنسان ليس منافسة ينتصر فيها الأعلى صوتاً). هدف المقالة هو شرح سياسة بلاده الحقوقية، والدفاع عنها مقابل الانتقادات التي ظهرت في البرلمان والصحافة.

أكد الوزير إلتزام بلاده القوي بحماية حقوق الإنسان، وقال أنها تقوم بذلك عبر مقاربات ثلاث:

(الأولى، التركيز على الجهود التي من شأنها أن تثمر نتائج ملموسة. فالتفاعل الهادئ والمستمر خلف الكواليس، الذي يسمو بالعلاقة ولا يخشى من إثارة قضايا ذات حساسية وراء الأبواب المغلقة.. يمكن - في بعض الأحيان - أن يحقق نتائج مذهلة. إذ أن توجيه الانتقادات علناً لا يجدي دائماً، بل من الممكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية).

وأضاف: (لا يعني عدم إثارة الحكومة البريطانية الضوضاء بشأن قضية ما، أنها لا تعمل بجد لمعالجتها بصورة أكثر خصوصية؛ فالأمر في النهاية يتوقف على إختيار ما نرى أنه الأصلح لتحقيق النجاح، أو تغيير الأوضاع بما يواكب ما نسعى إليه). وضرب الوزير هنا مثلاً بنجاح هذا الأسلوب في معالجة قضية البريطاني كارل أندري، الذي حُكم عليه بالسجن والجلد في السعودية، واستطاعت الحكومة البريطانية إقناع الرياض بالإفراج عنه.



مجلس حقوق الانسان - جنيف

لهذا انتقل ملف حقوق

الإنسان البحريني الى الخارج؟

حقاً.. لماذا نرى المعارك الحقوقية بين المعارضة البحرينية والحكومة قد أصبحت ساحتها الرئيسية في جنيف، وبعض العواصم الأوروبية؟

هل السبب يعود في الأساس الى حقيقة أن مركز الثقل الحقوقي اليوم يقع في جنيف، حيث مقر أعلى سلطة حقوقية دولية في العالم، ونقصد: المفوضية السامية لحقوق الإنسان؟ وكذلك لوجود مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مع ما يمتلكه من صلاحيات وأدوات وإمكانات وتأثير على الصعيد الدولي؟ فضلاً عن وجود مقرات لعدد كبير غير محدود ويتوسع لأهم منظمات حقوق الإنسان العالمية؛ وأيضاً لوجود نشاط حقوقي دائب ومستمر للدول والمنظمات الحقوقية طيلة أيام السنة؟

هل هذا السبب كافٍ لنقل معارك حقوقية محلية، بين دول ومعارضاتها الى جنيف، وربما الى بروكسل ولندن وباريس؟ الأصل هو ضرورة أن تكون في كل

دولة مساحة او فضاءً من الحرية للنشطاء السياسيين والحقوقيين، بحيث يمارسون دورهم ورقابتهم داخل بلدانهم.

والأصل أن تتوافر الحماية والإحترام للمجتمع المدني المحلي في كل دولة، وأن تكون هنالك مرجعية قانونية قادرة على حماية هذا الفضاء الضروري لنمو المجتمع المدني، ولترشيده، ولمشاركته حمل أعباء مسؤولية تطوير أوضاع حقوق الإنسان الى جانب الحكومة.

إذا غاب هذا الحيز، وتقلص فضاء حركة المجتمع المدني، وكانت العلاقة بين السلطات والمجتمع المدني لديها سيئة، او غير بناءة، أو غير تفاعلية حتى، فإن من البديهي ان تنتقل المعركة الى الخارج.

قد يحدث أن توجد مساحة فضاء للحركة داخل الدولة. وقد يكون هناك قدر معقول من القوانين الناظمة والحامية لحرية النشاط الحقوقي.. ولكن ربما لا يكون هذا كافياً بدون وجود تفاعل بناءً، مبني على الثقة، بين

السلطات السياسية والمجتمع المدني. فالمهم في نهاية الأمر، هو العمل التفاعلي الذي يؤدي الى تغيير حقوقي حقيقي؛ وليس الغرض أن تعمل السلطات والمجتمع المدني كل في مساره بشكل منفصل متواز بحيث لا يلتقيان، اللهم إلا في العام مرة واحدة. فهذا في النهاية لا يحدث تغييراً حقيقياً، ويجعل الفاصلة بين السلطات والمجتمع المدني كبيرة، يشوبها عدم الثقة، وغياب التعاون.

بالنسبة للبحرين، لا بد أن تكون الأجندة الحقوقية الرسمية، متفاعلة مع أجندة المجتمع المدني، ومتداخلة، بحيث يشترك الجميع في العمل من اجل الوصول الى أهداف محددة؛ وبحيث يتعاون الطرفان دائماً من خلال المشاورات؛ وحتى من خلال الدعم المباشر؛ والمشاريع المشتركة؛ لإنجاز تطور حقوقي صحيح ومستدام.

ذلك أن المنجزات الحقوقية، لا يمكن تحقيقها - بالشكل المطلوب - من خلال السلطات وحدها. ولا من خلال المجتمع

المدني - المنفصل عن الدولة وأجهزتها ونشاطها ودعمها - وحده. لا بد أن يكون هنالك تفاهم وتفاعل وتعاون، واتحاد في الرؤية، وتوافق على الممارسات للوصول الى الأهداف.

هذا لم يحدث في البحرين.

الذي حدث بالدقة، هو أن الحكومة سمحت للمجتمع المدني بأن يتأسس، ولم تكن للحكومة أدواتها الناضجة القادرة على التفاعل والتعاون مع المجتمع المدني، الذي سمحت له بالنشاط.

كان أكبر مسؤولي الدولة في البحرين يؤملون ويتمنون، أن ينضج المجتمع المدني البحرين الوليد. لقد سمعنا في تصريحات عديدة، بمن فيهم جلالة الملك، تمنيات ان يحمل المجتمع المدني بعضاً من أعباء الدولة ومسؤولياتها، سواء في مجال حقوق الإنسان أو غيره.

وكان كل مسؤولي الدولة تقريباً، يعتقدون في بداية تأسيس مئات من الجمعيات الأهلية، بضرورة ان تكون مستقلة، وكانت الحكومة توفر بعض الإمكانات المالية لهذه المنظمات الوليدة.

لكن رغم كل هذه الآمال، فإن الحقيقة الصادمة، هي ان المجتمع المدني كان وليداً، وأن نوايا الحكومة الصادقة لم تكن كافية وحدها لإيجاد العلاقة التعاونية الصحيحة مع المجتمع المدني. كان مسؤولو الوزارة المعنية بالمجتمع المدني، بحاجة أنفسهم الى فهم آليات العمل والتواصل مع الجمعيات، وهم أنفسهم كانوا بحاجة الى نضج مثل قادة المجتمع المدني الجديد.

منذ انطلاقة المجتمع المدني في البحرين، كان الطرفان الرسمي والأهلي يعملان في فضائين منفصلين، حتى وإن كان الموضوع واحداً (حقوق الإنسان). ومن البيديهي ان تترتب على ذلك الشكوك من الطرفين في بعضهما البعض، وتقلص حجم الثقة. وفي غياب اللقاءات والتعاون، تطور عدم الثقة الى تضارب وصدام أحياناً.

لهذا كله، كان من المتوقع جداً، ان ينتقل ملف الحقوقى البحريني الى الخارج. وهو لم يخرج دفعة واحدة. صحيح ان العلاقة بين المجتمع المدني البحريني المحلي مع منظمات حقوق الإنسان الدولية في الخارج أمر طبيعي؛

ولكن كان واضحاً أن الإتكاء على الخارج بدأ يزداد حتى قبل وقوع أحداث ٢٠١١. اما اليوم، فقد وصلنا الى أن أي اجتماع لمجلس حقوق الإنسان في جنيف (يعقد ثلاث مرات في السنة) تشوبه معارك وصدامات، وصار معروفاً لدى رجال الأمن التابعين للأمم المتحدة، أن كل مواجهة وصدام يقع في جنيف، لا بد أن يكون المشاركون فيه بحرينيون.

الأمر المدهش، هو أن نشطاء حقوق الإنسان البحرينيون، يسافرون الى جنيف لحضور الاجتماعات، والقيام بفعاليات معارضة هناك، ثم يعودون الى بلادهم، فلا الحكومة تمنعهم من السفر، ولا هي تحاسبهم على ما قاموا به من نشاطات، التزاماً منها بقانون دولي يؤكد أنه على أي حكومة عدم مضايقة ومساءلة نشطاء حقوق الإنسان، بسبب نشاطهم الحقوقى، وبالأخص أولئك النشطاء الذين يتفاعلون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة.

هناك من يعتقد بأن المشكلة ليست في قدرة النشطاء على التعبير عن الرأي والقيام بنشاطهم في الداخل، ليس هذا بالضرورة هو اصل المشكلة، وإنما - حسب هذا الرأي - هناك استعصاء لحل الملفات الحقوقية - أو بعضها على الأقل - في الداخل، ونقل الملف الحقوقى والصراع بشأنه الى الخارج، مؤثر لعدم امكانية الطرفين حل الأمور بالتوافق. مع ملاحظة أن الملف الحقوقى لا يمكن أن تحله الحكومة أو النشطاء لوحدهم.

هناك رأي آخر لا يخلو من الصحة؛ فقد خطط النشطاء البحرينيون للحصول على الدعم الخارجى من المنظمات الحقوقية المشابهة، والتي تستطيع ان تتفهم رؤيتها ومواقفها. ورأوا في (الخارج) أداة استقواء على الداخل الحكومى، وهذا ما يزعج السلطات، بل هذا ما يجعلها تشكك في المنظمات الحقوقية الدولية، وهو ما يدفعها الى النظر اليها بأنها غير محايدة؛ خاصة وأن السلطات البحرينية لا تجيد استخدام اللغة الحقوقية، ولا تستخدم الأدوات الحقوقية المناسبة، فهذا عالم جديد عليها، في حين أنه عالم واضح بالنسبة للنشطاء الحقوقيين، لأن لديهم علاقات قديمة مع هذه المنظمات، ولديهم خبرة في استخدام اللغة الحقوقية، كما أنهم أقدر على

توظيف الموضوع الحقوقى لصالح قضاياهم السياسية.

والأكثر من هذا، فان الطرف الأضعف، وهو المجتمع المدني، يشعر بأنه بحاجة الى استجلاب دعم حقوقى خارجى وضغوط على الحكومة لتغيير مواقفها، وإن أدى ذلك الى تشويه سمعتها والمبالغة في تكبير أخطائها. زد على هذا، فإن نشطاء حقوق الإنسان، حينما وثقوا علاقاتهم مع نظرائهم في منظمات حقوق الإنسان الدولية، فإنهم يعتقدون أنهم يحصلون على مظلة حمائية.

وعليه، لا يمكن للحكومات عامة ان تلوم معارضيهها او الناشطين فيها ان اتجهوا للخارج، إلا في حال واحدة، أن أدوات التغيير متوافرة في الداخل، وأن أدوات التعاون بين المجتمع المدني والسلطات قد حققت نجاحاً، وأن المجتمع المدني قد أشرك في النشاطات الرسمية، وأعطى حقه في الدعم والإستقلال والحماية. أما إشراك النشطاء من اجل العلاقات العامة، مع بقاء النظرة التشكيكية فيهم وفي المجتمع المدني عامة، فهذا لا يؤدي في النهاية الا لخروج القضية الى الخارج.

فهل بذلت الحكومات ما عليها ووفرت الأجواء؟

قد يقول بعضهم نعم. ولكن اولئك الناشطين يتعمدون الإيذاء، ولا يقبلون بالوضع القائم لأنهم مسيسون ولا يلتفتون الى بناء الثقة والتعاون بين الطرفين.

هذه مسألة قابلة للجدل، والحكومة في البحرين مسؤولة عن أمرين أساسيين، بدونهما ستخرج المشاكل من حيزها الداخلى: الأول - توفير الحيّز، أي الفضاء الآمن الكافي لقيام مجتمع مدني قادر على التوسع والنمو والعطاء؛ بحيث لا يتعرض الناشطون في وجوده للاعتقالات ولا للإهمال ولا للتضييق والتشهير.

الثاني - أن تكون الحكومة جادة ومبدعة في اكتشاف الوسائل من أجل اشراك المجتمع المدني وإنضاجه عبر المشاركة، واعتباره معينا وليس صانع مشاكل. وهنا عليها أن تحثي عدم النضج وعدم الرشد، وأن يكون صدرها واسعاً، وأن تكون سياستها استيعابية، وأن تتحمل الأخطاء بغرض الترشيح وإنجاح التجربة الداخلية الحقوقية والسياسية.

البحرين: الحوار مع المنظمات الحقوقية الدولية وإشكالاته

عشية بدئها بالمشروع الإصلاحى فى عام ٢٠٠٠، فتحت البحرين الباب مشرعاً لجميع المنظمات الحقوقية الدولية، إيماناً منها بضرورة التعاون معها، وثقة منها بنفسها من أنها تسير فى الإتجاه الحقوى الصحيح، وأيضاً من أجل إطلاع الرأى العام الحقوى الدولى على تطورات الوضع، وما تبذله الحكومة من جهود، بحيث تنعكس هذه الجهود على التقارير التى تصدر عنها، فتكون متوازنة ومحادية.

فى تلك الفترة، كانت كل المنظمات الحقوقية الدولية المهمة، مثل هيومن رايتس ووتش، وامنستى، والفيدرالية الدولية، وهيومن رايتس فيرست، وصحفيون بلا حدود، ومنظمة المدافعون عن نشطاء حقوق الإنسان، وغيرها، قد زارت البحرين بوفود متكررة، بل وأقام الكثير منها فعاليته فيها، وأطلق تقاريره منها. أيضاً فى تلك الفترة، كان المسؤولون فى البحرين يقابلون الوفود الحقوقية، ويتحاورون معها، ويفسحون لهم المجال لزيارة السجون، وحضور جلسات المحاكمات، بل وحتى جلسات البرلمان وغيرها.

فإن وجهة النظر العالمية تقول التالى: لا يمكن لدولة تحترم حقوق الإنسان، وفى نفس الوقت تعادي منظمات حقوق الإنسان الدولية، وتمنع زيارتها، وتوقف التعاون معها. لهذا، فإن من الضرورى بمكان إعطاء صورة بأن البحرين منفتحة على المنظمات الدولية الحقوقية، تفاعياً للضغوط الدولية التى تتهمها بالإنغلاق وعدم الشفافية. وعليه، لا يمكن لأى دولة تريد ان تخفف الضغط الدولى عن كاهلها إلا من خلال التفاعل والإفتتاح مع كل المنظمات الحقوقية الدولية، وخاصة تلك المنظمات الكبيرة المؤثرة على سياسات الدول.

ثانياً - البحرين اليوم فى وضع أفضل بكثير مما كانت عليه فى السنوات الماضية. وتطور الأوضاع الحقوقية والجهود التى بذلتها الحكومة واضحة المعالم للقربيين، ولكنها بحاجة الى ان تروى للأبعدين، ولا يمكن الإستفادة منها، مادامت العلاقات مقطوعة مع المنظمات الدولية. بمعنى آخر فإن البحرين لديها اليوم نقاط قوة وعليها ان تفتتح على الآخرين وأن تشرح وتوضح لهم ما أنجزته على أرض الواقع، على أمل أخذ وجهة النظر الرسمية بعين الإعتبار فى تقاريرها وبياناتها، وذلك من خلال توضيح الموقف الرسمى، والإجابة على بواعث القلق التى تثيرها.

الإشكالية الأساسية فى البحرين ليست فى عدم وجود إنجازات حكومية على الصعيد الحقوى وهي كثيرة، وإنما الإشكالية تكمن فى حقيقة ضعف عرض وتسويق تلك المنجزات على الصعيد الدولى. وبالتالي لا بد من إقناع المنظمات الحقوقية الدولية بتلك المنجزات، من خلال الإفتتاح عليها

لكن البحرين، وبعد تجربة سنوات طويلة، لم تشعر بالفرق بين التعاون مع هذه المنظمات الدولية من عدمه، بل كانت تشعر بأنها مستهدفة بتقارير تلك المنظمات وبياناتها، وأن ما تقوم به من جهود لا أثر له فى تغيير مواقف تلك المنظمات إلا قليلاً. لكن تلك المنظمات الحقوقية، تبرز ما كانت تقوم به، وتقول بأنه قد توفرت فى البحرين إرادة سياسية للإصلاح؛ وكانت فيها فرص للتقدم، لهذا كان الضغط من أجل القفز بالوضع الحقوى العام الى الأمام وبشكل متسارع. ولهذا كانت خيبتها كبيرة حين غيرت الحكومة التعامل معها، وقللت من مستوى العلاقات بها. ومع هذا كله، فإن المنظمات الحقوقية الدولية لم تتوقف عن رصدتها لأوضاع حقوق الإنسان فى البحرين، واستمرت فى اصدار التقارير والبيانات، وتعبئة الرأى العام الدولى فى جنيف وبروكسل ولندن وواشنطن وباريس وغيرها. ومن جهة ثانية، فإن الدول الغربية، استمرت أيضاً فى حث البحرين على ضرورة الإفتتاح والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، عبر السماح لها بزيارات ميدانية.

ضرورة زيارة المنظمات الحقوقية البحرين

تنبع هذه الضرورة من التالى:

أولاً - تعتبر العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية مؤشراً على التزام اي دولة بمبادئ حقوق الإنسان. وفى كل الأحوال،

والسماح لها بالزيارات، وتوفير المعلومات، وغير ذلك.

ثالثاً - إن استمرار الخلاف مع المنظمات الحقوقية الدولية، لا يغير شيئاً من نشاطها، ولا يخففه، بل قد يزيده حدّة؛ وسوف يعتمد كل نشاط هذه المنظمات - كما رأينا في الفترة الماضية - على المعلومات التي تأتي من طرف واحد وهو المعارضة. وإنّ الإفتتاح على المنظمات الحقوقية الدولية، سيخفف، من جهة، حدّة التوتر في العلاقات معها؛ ومن جهة ثانية، لا بدّ وأن تجد تلك المنظمات نفسها - في حال فسح لها المجال - ملزمة بالإشارة إلى المعلومات التي ترد من الحكومة، وإلى التطورات والإنجازات التي حققتها، وكذلك لا بدّ وأن تتأثر وتستجيب لإجابات الحكومة على بواعث القلق المزعومة التي تثيرها تلك المنظمات. وفي النهاية فإنّ المحصلة من الإفتتاح أفضل بكثير من المقاطعة التي تبقي تلك المنظمات أسيرة لمعلومات أحادية.

وحتى من وجهة نظر الحكومة، فإنّ عليها أن تختار بين ما تعتبره السيء والأسوأ في العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية وإمكانية زيارتها للبحرين. ففي كل الأحوال، ستكتب وتنشر تلك المنظمات التقارير والبيانات، ومن المؤكّد أن البيانات والتقارير ستكون في اضعف الأحوال أقلّ سوءاً وضرراً في حال سُمح لها بزيارة البحرين.

رابعاً - بالإمكان تأسيس علاقة جديدة مع المنظمات الحقوقية الدولية، وفق آلية واضحة المعالم بين الطرفين. وحين تتم زيارة وفود المنظمات هذه، فمن الضروري البحث عن الإطار الأفضل لعلاقات مثمرة معها. عادة ما ينظر بعض المسؤولين إلى العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية، والسماح لها بزيارة البحرين، بأنها مصدر للضرر، من جهة أنه يتم إصدار تقارير سلبية، أو من خلال تسييس الزيارة من قبل الناشطين. ولكن يفترض أن يرى هؤلاء المسؤولون الجانب الآخر، وهي الفائدة المتحققة من الزيارة.

والفائدة هنا لها صورتان:

• **الأولى:** مقدار الضرر الذي تدفعه الزيارات عن البحرين، فالمجتمع الدولي سينظر إلى هذه الزيارات بشكل إيجابي؛ والتقارير على الأرجح ستكون أخف وطأة وحدّة؛ وسيكون بإمكان الحكومة أن تشرح منجزها بالتفصيل وعلى أرض الواقع، وتثبت أنها تبذل الجهود للتصدي لمشاكل حقوق الإنسان؛ كما ستثبت أن بواعث القلق مغالى فيها، وأن المعلومات أحادية الجانب غير دقيقة، وربما في كثير منها غير صحيح.

• **الثانية،** والتي عادة لا ينظر إليها كثيراً، تتعلق بالاستفادة الممكنة من المنظمات الحقوقية الدولية. فهذه المنظمات

لديها من الخبرات والعلاقات والتجارب والمعلومات الشيء الكثير، وبدل التفكير في كيفية دفع ما يُعتقد أنه ضررأت منها، يجب التفكير في كيفية الإستفادة منها لصالح تطوير أوضاع حقوق الإنسان. فمثلاً: ماذا لو كان ضمن برنامج زيارة هذه المنظمات إلى البحرين، أن تخصص وقتاً لكي تقوم بنشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الورش، التي يشارك فيها المجتمع المدني البحريني والبرلمان والدوائر الرسمية ذات الصلة، وكذلك وسائل الإعلام والصحافة؟

خلاصة القول، فإن من الضروري إعادة النظر في إقامة علاقة متوازنة مع المنظمات الحقوقية الدولية، خاصة الكبيرة منها، مثل هيومن رايتس ووتش، وأمنستي، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وغيرها.

بواعث القلق الدولية المزعومة

الخلاف بين البحرين والمنظمات الحقوقية الدولية يدور حول قضيتين أساسيتين:

الأولى، يمكن وضعها تحت عنوان (بواعث القلق) في مجال حقوق الإنسان في البحرين. والخلاف هنا، على حجم هذه البواعث، وربما أصل وجود بعضها.

الثانية، وتتعلق بكيفية التعبير عن بواعث القلق تلك. فالحكومة ترى أن المنظمات الحقوقية الدولية، تستخدم عبارات ومفردات مضخمة عن القضايا، وتبالغ فيها، ولا تحمل تقديراً لها، كما أنها تستخدم لغة صدامية، وتشهيرية.

إن أصل وجود قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وتثير قلقاً لدى المجتمع الحقوقي الدولي، أمرٌ غير جديد، ولا يرتبط بدولة بعينها، فمعظم الدول - إن لم يكن كل دول العالم - تحدث فيها قضايا تثير القلق، وتصنّف ضمن انتهاكات حقوق الإنسان، وفق المعايير الدولية.

ومن هنا، فإن من الضروري ابتداءً، الإقرار بمشروعية القلق في حال وجود قضايا انتهاكات في البحرين. وعلينا أن نقرّ ثانياً، بأن بواعث القلق، عامل مشترك بين الدول والمنظمات الحقوقية الدولية، وستكون دائماً موضع نقاش وحوار، وربما موضع جدل بين الطرفين.

لهذا من المستحسن أن يلتفت المسؤولون في البحرين إلى هذه البواعث، وأن يفكروا بمعالجتها عبر الحوار مع تلك الجهات الحقوقية الدولية. وهذا الحوار يمثل القناة المناسبة لتمكين الطرفين من إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم المتبادل، الأمر الذي لا بد وأن ينعكس إيجاباً في ما يتصل بإضفاء الجدية على

هذا الأمر، وإن من ارتكب انتهاكات قد تمّ اتخاذ إجراءات قانونية بحقه، وبالتالي يمكن إثبات بأنه ليس هناك في البحرين (ثقافة الإفلات من العقاب).

خامساً - (ضمان حرية التعبير، وتأمين استقلالية وحيادية وتوازن الأجهزة الإعلامية الرسمية، وضمان إستيعابها للجميع، دون إقصاء أو استعداد).

واستجلاء هذا الأمر يقع على عاتق وزارة الإعلام، من خلال تبيان استقلالية وحيادية وتوازن أجهزة الإعلام فيما يتعلق بمشاركة جميع فئات المجتمع، وأصحاب الرأي، في استخدام تلك الأجهزة الرسمية. وعليها أيضاً توضيح ما تمّ إتخاذه من خطوات في هذا الشأن، سواء كان ذلك من ناحية سن القوانين، أو من ناحية ترشيد الممارسة.

سادساً - (ضعف التعاون مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتعثر إكمال ترتيبات التعاون الفني بين الجانبين). وكذلك (ضعف التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، وبصفة خاصة ما يتصل منها بكل من المقرر الخاص بالتعذيب، والمقرر الخاص بحرية التجمع السلمي والتنظيم، والمقرر الخاص بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أية إجراءات خاصة أخرى تطلب زيارة البحرين).

ويضاف الى هذا، (إتباع البحرين سياسة الحظر، ووضع العراقيل أمام المنظمات الحقوقية الدولية التي ترغب في زيارة البلاد لتقييم أوضاع حقوق الإنسان).

تقوم وزارة الخارجية - والتي هي مسؤولة أيضاً عن ملف حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والدولي - بجهود حثيث حيال معالجة بواعث القلق الدولية فيما يتصل بالتعاون مع مكتب المفوضية السامية، والإنتتاح على المنظمات الحقوقية الدولية (زيارة أمنستي مؤخراً كمثال). والمطلوب من وزارة الخارجية أن تستعرض الجهود المبذولة، والخطط الموضوعة، والتقدم الذي تمّ إحرازه على صعيد التعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي بكافة مكوناته، وتوضيح المبررات التي لم تسمح بزيارة المقرر الخاصين، والتقدم بشأن إبرام اتفاقية التعاون الفني.

سابعاً - (القصور والتباطؤ الشديدين في الوفاء بكافة ما التزمت البحرين بتنفيذه من التوصيات التي تضمنتها تقرير بيسيوني، وتلك التي وافقت عليها في إطار المراجعة الدولية الشاملة لملفها الحقوقي).

جهود البحرين في مجال الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، وإستعادة الثقة المتبادلة.

فيما يلي أهم بواعث القلق الحقوقية الدولية، والتي تعبر عنها كل البيانات والتقارير الحقوقية (النصوص معظمها من تقارير العفو الدولية):

أولاً - (تعرض من يعتبرون في عرف المجتمع الدولي معارضين سياسيين أو ناشطين حقوقيين، للقمع الشديد، الذي يشمل الإعتقال، والمحاكمة، والسجن، ويصل إلى حد التجريد من الجنسية بالنسبة للبعض).

يفترض في الجهات الرسمية البحرينية ذات الصلة، ان تقدم الأدلة بشأن إلتزامها بالإجراءات القانونية السليمة، بما في ذلك تحديد المواد القانونية التي يتم بموجبها توجيه الإتهامات، وتوفير أدلة الإثبات على المتهمين، مع توضيح تحقق معايير ومقومات المحاكمة العادلة لهم. ويدخل في إطار هذه المهمة أيضاً تبيان مدى مواءمة القوانين المحلية المتبعة في هذا الشأن، مع المعايير الدولية الملزمة للبحرين، والتي تضمنتها الإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة.

ثانياً - (وضع القيود أمام حرية التعبير، والتنظيم، والتجمع السلمي، والتظاهر، إضافة إلى إستخدام القوة المفرطة في مواجهة التظاهرات).

أيضاً، يفترض في الجهات المسؤولة، تقديم الأدلة على إلتزام البحرين بإتاحة الحريات، وشرح الظروف القاهرة التي تستدعي إتخاذ إجراءات إستثنائية.

ثالثاً - (تعرض العديد من المحتجزين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية اللاإنسانية والمهينة).

وهنا فإن من مهمة مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ووحدة التحقيق الخاصة، والأمانة العامة للتظلمات، إضافة الى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.. توضيح تحرياتها حول هذا الأمر، وإثبات التجاوزات او عدها، وعرض ما تم ويتم إتخاذه من إجراءات وتدابير تحول دون حدوث انتهاكات.

رابعاً - (عدم وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، التي تتيح للكثيرين من مرتكبي الإنتهاكات، تفادي مواجهة العدالة، وتحمل مسؤولية أعمالهم).

ومن واجب النيابة العامة، ووحدة التحقيق الخاصة، أن يقدموا حصيلة جهودهم في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الإنتهاكات، على النحو الذي يؤكد جدية تعامل البحرين مع

٢/ لكي تكون الأمور في نصابها، وتوضع المشاكل بحجمها، لا يجب التقليل من شأن ما يرد في التقارير الحقوقية، ولا يمكن اعتماد سياسة النفي الكلي لها. ومن جانب المنظمات الحقوقية، فلا يجب ان تعتقد بأن ما تنشره صحيح مائة بالمائة، فأبي مراقب للوضع المحلي البحريني، يدرك بأن هناك ثغرات عديدة في التقارير الصادرة عن البحرين، وتحتوي مبالغت، وأحياناً معلومات غير صحيحة. من الضروري عدم تنزيه الذات الحقوقية، وأيضاً من الضروري الاعتراف بوجود انتهاكات وتجاوزات، كما من الضروري ان يتفق الحقوقي الدولي، مع الطرف الرسمي، في معالجة ما هو حقيقي وصحيح وضمن حدود الحجم الطبيعي للمشكلة.

٣/ مطلوب من الطرفين أن يقدر كل منهما جهد الآخر في الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، كل بطريقته. فالمنظمات الحقوقية الدولية تكشف الأخطاء والتجاوزات، وهو جهد أساسي في العمل الحقوقي؛ ولكن على هذه المنظمات أن تقدر الجهد الحكومي في تصحيح الأوضاع. وهنا أيضاً مطلوب من الطرفين أن يدركا بأن أحدهما بحاجة الى تعاون الآخر، ولا يمكن تطوير أوضاع حقوق الإنسان بدون جهد مشترك. ومن المؤكد أن لدى الطرف الرسمي، والطرف الحقوقي الدولي، ما يفيد أحدهما عمل الآخر.

اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ التوصيات، وبالتعاون مع وزارة الخارجية، مدعوتان الى تقديم بيان شامل مدعوم بالوثائق والأدلة بشأن ما تمّ تطبيقه من توصيات بيسيوني، وتوصيات المراجعة الدورية الشاملة، وتبيان ما لم يتم تنفيذه، وأسباب ذلك، والمدة المتوقعة للتنفيذ مستقبلاً.

حول منهجية الحوار مع المنظمات الحقوقية

للتمهيد لعلاقة طيبة ومستدامة وإيجابية بين البحرين والمنظمات الحقوقية الدولية، ولنزع فتائل التشجّح يقترح التالي:

١/ مطلوب من الطرفين الحقوقي الدولي والرسمي التخلي عن الروح الصدامية، لغة وفعلاً، وأن يحاول كل طرف أن يعتمد سياسة الإستيعاب للآخر، وأن لا تسود لغة الإنفعال وتوجيه الإتهامات واستخدام العبارات الخشنة، أو الاتهامات غير المسندة او غير اللائقة. فالغرض ليس تسجيل نقاط على الآخر، بحيث ينفر كل طرف من صاحبه، وإنما البحث عن المشتركات التي يمكن التعاون بشأنها.

السفير البريطاني يلتقي المنظمات الحقوقية البحرينية



وفي ختام اللقاء، اعتبر النشطاء المُجتمعون أن لقاءهم مع سفير بريطانيا يمثل «بداية جيّدة».

التقى السفير البريطاني في البحرين سايمون مارتن في الثالث من فبراير الجاري، بممثلي منظمات حقوق الإنسان في البحرين. ووصف السفير مارتن اللقاء بأنه كان «مثمراً». وأكدت الناشطة الحقوقية نضال السلطان التي حضرت الإجتماع، إيجابية اللقاء، موضحة أن السفير البريطاني شدّد على ضرورة التواصل مع المجتمع المدني، وأن أي إصلاح لا يتم الا بتبادل الآراء والنقاش للوصول إلى حلول تناسب الجميع.

وأضافت بأن السفير تحدث عن أهمية إنشاء البحرين للهيئات الحقوقية، مثل الأمانة العامة للتظلمات، كما أوضح جهود حكومته لإنجاح عملها، من خلال التدريب والمراقبة.

من جانبهم، وحسب السلطان، فإن النشطاء الحقوقيين، رحّبوا بتأسيس الهيئات الحقوقية الرسمية، لكنهم أبدوا أسفهم في الوقت نفسه، من أنها لم تثبت فعاليتها وحياديتها عند تقديم الشكاوى، وهو ما يأمل الحقوقيون الوصول اليه.

هيومن رايتس ووتش: التعذيب مستهتر الرد الرسمي: نبني على النجاحات الحقوقية

إعتمدت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن مزاعم التعذيب في البحرين على إتصالات هاتفية، وعبر الإسكايب، أجرتها مع أربعة عشر شخصاً من المحتجزين لدى الشرطة، أو داخل السجون البحرينية، وكذلك مع عدد من المحامين البحرنيين.. وذلك بعد رفض السلطات البحرينية منح تأشيرات لفريق المنظمة، كما تقول هذه الأخيرة.

وقد إستعرض التقرير حصيلة نشاط كل من الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة، ليخلص إلى فشلها في تقديم ما يثبت فاعليتهما، لدرجة أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، كانت قد وجهت إنتقادات شديدة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ لوحدة التحقيق الخاصة، ووصفتها بأنها لا ترقى لمستوى الإستقلالية والحياد.

وتضمنت ملاحق التقرير، إجابات وردود من الأمانة العامة للتظلمات، ووزارة الداخلية، كان آخرها في شهر نوفمبر ٢٠١٥، على أسئلة وإستفسارات كانت المنظمة قد بعثت بها إليهما. وفيما يبدو أن تلك الردود لم تشف للمنظمة غليلاً لعدم إشمالها، في نظرها، على بيانات وافية، تدحض مزاعم المنظمة بعدم إستقلالية تلك المؤسسات.

أداء تلك المؤسسات للتأكد من فاعليتها، فهي قد ألغت زيارة المقرر الدولي الخاص بالتعذيب، بعد أن كانت قد اجلتها في عام ٢٠١٣، كما أنها لم تصادق على البروتوكول الإختياري لإتفاقية مناهضة التعذيب، والذي ينص على إنشاء هيئة تفتيشية شفافة وكاملة الإستقلالية (الآليات الوقائية الوطنية)، فالمؤسسات المذكورة بسبب عدم إستقلاليتها. بنظر التقرير. لا تتوافق مع المعايير الأساسية التي ينص عليها البروتوكول الإختياري. كما أن الحكومة البحرينية، رفضت السماح لهيومن رايتس ووتش بزيارة البحرين.

الملفات التي أحالتها للتحقيق وعددها ٨٣ حالة من أصل ٣٦١ شكوى. ٢/ تبعية الأمانة لوزارة الداخلية أمر غير مناسب، من جهة تورط الأخيرة في الإنتهاكات، حسب التقرير.



محور تقرير التعذيب الذي أصدرته هيومن رايتس ووتش (نوفمبر ٢٠١٥) يدور حول ما تسميه بفشل البحرين في الإلتزام بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة، فيما يتصل بمكافحة التعذيب، رغم إنشاء ثلاث هيئات لهذا الغرض، وهي: الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين. ويتخذ التقرير من شح المعلومات فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات، ومن عدم إنعقاد محاكمات خاصة بالتعذيب، مؤشراً - بنظرها - للفشل في معالجة ثقافة (الإفلات من العقاب). خلاصة الأمر، وطبقاً لهيومن رايتس ووتش، فإن البحرين لا زالت تشهد: إستمرار ممارسات التعذيب؛ واستمرار ثقافة الإفلات من المحاسبة.

من جهة أخرى، فقد اعتمد التقرير على إفادات عشرة من المحتجزين، ممن زعموا تعرضهم للإستجواب القسري، وأربعة من السجناء السابقين من نزلاء سجن جو، زعموا أيضاً تعرضهم للتعذيب.

وهنا يستعرض التقرير ما أسماه مظاهر فشل المؤسسات الحكومية التي أنشئت تجاوباً مع توصيات لجنة بسيوني فيما يتصل بمكافحة التعذيب، والتي كانت كالتالي:

الأمانة العامة للتظلمات: ١/ لا توجد تقارير شفافة حول نشاطها، أو معلومات حول

توصيات التقرير

حدد تقرير هيومن رايتس ووتش خطوات عملية، داعياً الحكومة البحرينية والأجهزة الأخرى للقيام بها، وهي:

- ١ - توجيه دعوة فورية للمقرر الدولي الخاص بالتعذيب، والسماح له بأداء مهامه بحرية تامة.
- ٢ - ضمان الإستقلال التام للمؤسسات الثلاث (الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة، مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين) من الإرتباط بأي سلطة تنفيذية كوزارة الداخلية.
- ٣ - على أمانة التظلمات تضمين تقاريرها

وحدة التحقيق الخاصة: يقول التقرير أن الوحدة فشلت حتى الآن في محاسبة كبار مسؤولي الأمن على الإنتهاكات بحق المحتجزين.

انتقادات للحكومة ومطالبة بخطوات عملية: من جهة أخرى، وحسب التقرير، لم تتح الحكومة البحرينية لجهات محايدة مراجعة

بيان مفصل بطبيعة الشكاوى التي تتلقاها وردودها عليها، وأسباب رفضها لأي منها، والكشف عن العقوبات المفروضة على الجناة مقرونة بأسمائهم ورتبهم.

٤ - يجب أن تتم عملية ترشيح وتعيين الأشخاص لكل من الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، من خلال لجنة تمثل شريحة واسعة من المجتمع البحريني.

٥ - إنشاء لجنة رقابة مدنية مستقلة لمراجعة أعمال وحدة التحقيق الخاصة وضمان إستقلاليتها.

٦ - تعديل قانون العقوبات بما ينص على ضرورة الحصول على فحص طبي من قبل طبيب



مستقل، إضافة إلى الفحص الذي يجريه الطبيب التابع للنياحة العامة، لكل مُشتبه فيه يزعم التعرض إلى التعذيب أو سوء المعاملة، ويُطالب بفحص مستقل.

٧ - السماح للمنظمات الحقوقية، بما فيها هيومن رايتس ووتش، بزيارة البلاد وأماكن الإحتجاز.

٨ - دعوة الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، إلى التحقيق في المزاعم المتعلقة باستخدام القوة المفرطة والتعذيب.

الرد الحكومي

حسناً فعلت، أن قدّمت الحكومة البحرينية وفي اليوم التالي لإطلاق تقرير هيومن رايتس ووتش بشأن التعذيب، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، رداً أولياً، وقالت أنها بصدد (مراجعة محتواه وما

ورد فيه من ادعاءات).

وقال الرد الصادر عن وزارة الخارجية البحرينية، أن التقرير تضمّن (عدداً من الإصلاحات التي نفذتها مملكة البحرين على مدى السنوات الماضية والتي شملت إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة بالنياحة العامة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وأقر التقرير أيضاً بمواءمة البحرين لتشريعاتها الوطنية الخاصة بسوء المعاملة مع المعايير الدولية، مشيراً إلى أنه في العديد من المناسبات اتخذت الأمانة العامة للتظلمات مبادرات لتفقد أماكن الاحتجاز، والتحقيق في مزاعم سوء المعاملة بما في ذلك سجن جو).

وأضاف البيان الرسمي أنه (نظراً إلى أن الحالات المذكورة في التقرير تندرج ضمن اختصاص الأمانة العامة للتظلمات، تود حكومة مملكة البحرين، حث منظمة هيومن رايتس ووتش مجدداً، على تقديم مثل هذه الشكاوى إلى هذه المؤسسات، وتزويدها بالمعلومات الكافية، لتمكينها من إجراء تحقيقات فعالة، لا سيما أن توجيه الانتقادات العلنية لهذه المؤسسات، دون أن تتاح لها

أجريت مع بعض النشطاء من ذوي الأجنات السياسية). مشدداً على أن (مملكة البحرين ماضية في تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية، لتمكينها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، وما منح جائزة شالوت التابعة للاتحاد الأوروبي إلى الأمانة العامة للتظلمات، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سنة ٢٠١٤، وقبول عضوية الأمانة العامة للتظلمات بمعهد أمناء المظالم الدولية كعضو، له الحق الكامل في التصويت، ما هي إلا براهين ساطعة على نجاح هذه الجهود، ولا تزال المؤسسات الوطنية تبني على تلك النجاحات، وتلعب دوراً حيويًا في حماية حقوق الإنسان في البحرين).

وأبدى البيان الرسمي (قلق حكومة البحرين البالغ، من أنه قد تم الرد في كثير من الحالات على مزاعم التعذيب الواردة عن أفراد معينين في التقرير في مناسبات سابقة، فعلى سبيل المثال، قامت وزارة الداخلية البحرينية بالرّد علناً على حالة واحدة في مناسبتين، وذلك أثناء التحقيق في قضية صاحبها من قبل منظمة العفو الدولية، علماً بأنه من الممكن للمزاعم أن تتغير، ولكن يظل موقف الحكومة ثابتاً، بأنه لم يحدث سوء معاملة من قبيل تلك التي ورد ذكرها في التقرير، أثناء الاعتقال أو

رداً على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش.. مملكة البحرين ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

PM 02:06 - 2015/11/24

المنامة في 24 نوفمبر / بنا / لقد تلقت حكومة مملكة البحرين تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش الأخير، وهي بصدد مراجعة محتواه وما ورد فيه من ادعاءات.

وفي حين تضمّن التقرير الصادر عن المنظمة عدداً من الإصلاحات التي نفذتها مملكة البحرين على مدى السنوات الماضية والتي شملت إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة بالنياحة العامة، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وأقر التقرير أيضاً بمواءمة البحرين لتشريعاتها الوطنية الخاصة بسوء المعاملة مع المعايير الدولية، مشيراً إلى أنه في العديد من المناسبات اتخذت الأمانة العامة للتظلمات مبادرات لتفقد أماكن الاحتجاز، والتحقيق في مزاعم سوء المعاملة بما في ذلك سجن جو.

ونظراً إلى أن الحالات المذكورة في التقرير تندرج ضمن اختصاص الأمانة العامة للتظلمات، تود حكومة مملكة البحرين حث منظمة هيومن رايتس ووتش مجدداً على تقديم مثل هذه الشكاوى إلى هذه المؤسسات وتزويدها بالمعلومات الكافية لتمكينها من إجراء تحقيقات فعالة، لا سيما أن توجيه الانتقادات العلنية لهذه المؤسسات دون أن تتاح لها فرصة الإطلاع على هذه المزاعم والتحقيق فيها، لا تخدم الجهود المبذولة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

الاحتجاز). وأخيراً قال البيان أنه (مما يبعث على القلق أيضاً، هو ما قدمته منظمة هيومن رايتس ووتش من توصيات حول الدعوة إلى وقف برامج التعاون مع المملكة المتحدة، وكذلك التعاون التقني مع المفوضية السامية

فرصة الإطلاع على هذه المزاعم والتحقيق فيها، لا تخدم الجهود المبذولة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان).

وأشار البيان إلى (أن الادعاءات - مجهولة المصدر - التي وردت في التقرير، استندت على عدد محدود جداً من المقابلات، منها مقابلات

لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في حين كان من الأجدر بها أن تشيد وتدعم التعاون والمساعدة التقنية التي توفرها الجهات الأخرى التي تساعد على تنفيذ برامج الإصلاح في البحرين. وتدعو المنظمة إلى الاطلاع على تقرير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل شمولية أكثر في معالجة تطورات حقوق الإنسان).

كيف يكون الردّ على التقرير؟

أما وقد وعدت الحكومة البحرينية بردّ شامل على تقرير هيومن رايتس ووتش والتحقيق بشأن مزاعم التعذيب، فإننا نقترح التالي:

- أن تقدم البحرين بيانات وافية حول الحالات التي عرضها التقرير، وما تمّ بشأنها إن ثبتت صحتها. أو أن يعلن عن الشروع في التحريّ بشأنها، إن لم يكن ذلك قد تم بالفعل. وكذلك أن يوفر من البيانات والأدلة ما يمكن أن يدحض القول

بعدم إستقلالية المؤسسات المعنية الثلاث (لجنة التحقيق الخاصة؛ الأمانة العامة للتظلمات؛ ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين) سواء من ناحية تكوينها أو ممارستها لمهامها.

إن أكثر ما يثير الشبهة في جديّة هذه المؤسسات ومصادقيتها، هو ما تسميه الدوائر الحقوقية الدولية بثقافة الإفلات من العقاب، وما لم تثبت هذه المؤسسات عكس ذلك، وتؤكد بالأدلة القطعية أن كل إتهامات التعذيب قد تم التحري بشأنها، بالشفافية المطلوبة، وتقديم المتهمين بإرتكابها للعدالة.. فإن هذه الشبهة ستظل قائمة.

- أن تقدم البحرين إجابات واضحة فيما يتصل بمسألتي الدعوة المعلقة لزيارة المقرر الدولي الخاص بالتعذيب الى البحرين، وإنضمام البحرين للبروتوكول الإختياري لإتفاقية مناهضة التعذيب، وأن توضح أيضاً المبررات التي تحول دون إتمام المسألتين في أقرب وقت ممكن. إن مسألة زيارة المقرر الدولي الخاص بالتعذيب للبحرين، ستبقى مطلباً مستمراً من قبل المجتمع الحقوقي الدولي.

- توضيح أسباب رفض البحرين منح تأشيرات لهيومن رايتس ووتش وغيرها من المنظمات الحقوقية الدولية الساعية للتحري حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. إن فرض مثل هذه القيود هو الذي يقود إلى إتهام البحرين بعدم التعاون مع المجتمع الدولي وبإنعدام الشفافية، ويثير الشكوك بأن لديها قضايا لا تريد الآخرين الإطلاع عليها.

- إن سعي البحرين لطلب العون الفني من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومن المجتمع الدولي عامة، يفترض ان يوضح أن ذلك إنما يعكس رغبة حقيقية من البحرين في معالجة النواقص، وتطوير الأداء في المجال الحقوقي، وهو الأمر الذي ينبغي أن يجد التأييد والتشجيع، لا التأييب والدعوة الى القطيعة، كما طالبت هيومن رايتس ووتش. ونعتقد في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، بأن هذه الدعوة لم تكن موفقة وخارج سياق الإصلاح الحقوقي في البحرين. إذ أن هكذا دعوة تطرح تساؤلاً يقول: لماذا يُطلب من البحرين ان تتعاون مع المجتمع الحقوقي الدولي، في حين أن منظمة حقوقية دولية كهيومن رايتس ووتش، تدعو في تقاريرها ذلك المجتمع الدولي بأن لا يتعاون مع البحرين، وأنه لا فائدة من ذلك التعاون؟

- أن تشرح البحرين في ردها على هيومن رايتس ووتش، تعقيدات تضاريس الوضع الداخلي في البحرين، مع جنوح البعض لتبني أساليب العنف والتخريب والشحن الطائفي. فالمنظمات الحقوقية الدولية، يهّمها في نهاية الأمر رؤية نتائج على الأرض، ولكنها لا تهتم - للأسف - كثيراً لقراءة الصعوبات والتحديات التي تجعل من بروز النتائج وتحققها متأخراً أو ناقصاً. إن اطلاع هذه المنظمات على الوضع بتعقيداته، يساعد على فهم الصورة الكاملة للوضع الحقوقي وتداخلاته مع الوضع السياسي والإجتماعي، ومن ثمّ يكون هناك تقدير أكثر دقة للأوضاع وما ينجم عنها، كما سيكون لديها القدرة على تقييم أداء اللاعبين الحقوقيين، ومدى انسجام أدواتهم مع الأهداف الحقوقية الكبرى المتوخاة.

وزير الإعلام: التقرير مضلل وغير متوازن



البحرين، هو التحقق من أي ادعاءات حول ممارسات خارجة عن القانون، فيما يتعلق بالموقوفين والمسجونين وغيرهم. وزاد بأن البحرين تعاونت مع هيومان رايتس ووتش، وتم إمدادها بالمعلومات، وهذه هي الحقيقة الوحيدة التي وردت في التقرير.

أكد وزير الإعلام عيسى الحمادي على استمرار الحكومة بالعمل والتعاون مع شركائها الدوليين، لتعزيز التطور الحقوقي والتشريعي، من خلال المؤسسات الوطنية المستقلة التي شكلتها في السنوات القليلة الماضية، رغبة منها في تعزيز حقوق الأفراد ومنع أي ممارسات تقع خارج إطار القانون، لافتاً إلى أن البحرين ترفض العمل مع المنظمات المسيّسة، التي تعمل وفق أجندة تهدف للإساءة للمملكة.

وأضاف بأن البحرين ليست بحاجة إلى المنظمات التي تطرح تقارير "أحادية الجانب والمنظور"، واصفا تقرير هيومن رايتس ووتش، بأنه مضلل، وغير متوازن، وتمت صياغته بشكل يثير الجدل، وارتكز على معلومات غير صحيحة.

وقال الوزير الحمادي بأن هدف انشاء مؤسسات وطنية حقوقية مستقلة في

البحرين في تقرير هيومن رايتس ووتش السنوي

الأدلة الدامغة التي أُنعت المحكمة. وأشار التقرير الى أنه في أغسطس ٢٠١٥، ناقش مجلس الوزراء البحريني مشروع قانون يتعلق بتجريم "ازدراء الأديان"، الذي سيجرم خطابات الكراهية والطائفية التي تقوض الوحدة الوطنية؛ وقد أحال المجلس المشروع إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالشؤون القانونية لمزيد من الدراسة.



ومن وجهة نظر منظمة هيومن رايتس ووتش، فإنه نتيجة للتنقيح الذي أدخل على قانون الجنسية البحريني في ٢٠١٤، صارت وزارة الداخلية تستطيع - بعد موافقة مجلس الوزراء - إلغاء جنسية أي شخص يثبت أنه "انخرط أو ساعد في خدمة دولة معادية"، أو "تسبب في الإضرار بمصالح المملكة، أو تصرف تصرفاً يُناقض واجب الولاء لها"، وكان وزير الداخلية قد ألغى في ٣١ يناير ٢٠١٥، جنسية ٧٢ بحرينياً، وقال إنهم متورطون في أعمال غير قانونية، ويحرضون ويدعون إلى تغيير النظام بطرق غير شرعية، ويشهرون بدول شقيقة، وبسمعة النظام. وأضاف التقرير أن من بين الأشخاص الـ ٧٢: برلمانيون سابقون، وأطباء، وسياسيون، ونشطاء حقوقيون، وبحرينيون آخرون التحقوا بداعش.

شهدتها البحرين. فالأمانة العامة للتظلمات، التي تستلم شكاوى الأفراد وتحيلها إلى جهات التحقيق المناسبة، لم تقدم أي معطيات حول ٨٣ ملفاً أحالتها على وحدة التحقيقات الخاصة، حسب التقرير.

فيما يتعلق بحرية التعبير والمحاكمة العادلة، أشار تقرير هيومن رايتس ووتش الى اعتقال الناشط الحقوقي نبيل رجب. وفي مايو ٢٠١٥، أيدت محكمة التمييز عقوبة بالسجن لمدة ٦ أشهر كانت قد صدرت بحقه أواخر ٢٠١٤ بعد أن وجه انتقادات إلى الحكومة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لاستخدامها قوانين مكافحة الإرهاب في محاكمة مدافعين عن حقوق الإنسان. وقال إن قوات الأمن البحرينية تدفع إلى الاعتقاد بالعنف بشكل يشبه ما يقوم به تنظيم داعش.

وفي يوليو ٢٠١٥، أعلنت السلطات أن الملك حمد عفا عن رجب لأسباب صحية، ولكن الأخير ما زال يواجه تهمة تتعلق بالتعليقات التي تسببت في اعتقاله في أبريل الماضي، وما زال ممنوعاً من السفر.

أيضاً، أشار التقرير الى اعتقال السلطات لإبراهيم شريف، الأمين العام لـ "جمعية العمل الوطني الديمقراطي" المعارضة، واتهمته بالعمل على إسقاط الحكومة و"التحريض على الكراهية" في خطاب تضمن فقط انتقادات سلمية للحكومة ودعوات للإصلاح السياسي، حسب التقرير. وكانت السلطات قد أدانت شريف في ٢٠١١، لأنه كان واحداً من مجموعة أفراد اختاروا "الدعوة إلى إعلان الجمهورية في البلاد"، وحكم عليه بالسجن لخمس سنوات، ولكن السلطات أفرجت عنه قبل ٩ أشهر من انقضاء عقوبته، ليعاد اعتقاله مجدداً بعد أسبوعين من الإفراج عنه.

على صعيد آخر، تعرّض تقرير هيومن رايتس ووتش السنوي، الى اعتقال الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق، حيث تمت محاكمته وإدانته في ١٦ يونيو ٢٠١٥، بثلاث تهم تتعلق بالتعبير، وقضت بسجنه لمدة ٤ سنوات. ويقول التقرير بأن رئيس المحكمة منع محامي الدفاع من تقديم أدلة براءة محتملة، منها الخطابات التي تمت محاكمته بسببها، بحجة أنها ترمي إلى التشكيك في

أصدرت هيومن رايتس ووتش تقريرها العالمي ٢٠١٦، قالت فيه أنها وجدت مزاعم ذات مصداقية ومتناسقة بتعذيب وسوء معاملة المحتجزين في البحرين خلال ٢٠١٥، وهي مزاعم تقوض بنظرها إدعاءات الإصلاح. وفي حين أكدت حكومة البحرين ودول صديقة كبريطانيا من أن المؤسسات الجديدة التي أنشأتها البحرين من شأنها تطوير أوضاع حقوق الإنسان، وحماية الموقوفين، فإن التقرير يرى ان تلك المؤسسات قد فشلت في توفير الحماية، بقدر ما فشلت السلطات في مساءلة المسؤولين عن التعذيب وغيره من الانتهاكات.

واضاف التقرير بأن الشرطة لازالت تستخدم القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين؛ وأن القيود على حرية التعبير ومحاكمة النشطاء ووجوه من المعارضة مستمرة، بتهمة ارتكاب جرائم تتعلق بالتعبير، وذلك في محاكم لا تتوافر فيها معايير المحاكمة العادلة.

هذا وقد عزت السلطة وفاة شرطين في حادثين منفصلين إلى أعمال إرهابية، واشتكت من تصاعد عمليات العنف والإرهاب. وأشار التقرير الى أن محامين بحرينيين اشتكوا من ممارسات رسمية كان لها أثر سلبي على الضمانات القانونية لمناهضة التعذيب، وخاصة عدم الكشف عن مكان تواجد المحتجزين، الذي قد يستغرق أسابيع كاملة. وزعم موقوفون سابقون في سجن جو، وأفراد من عائلاتهم، أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع ورصاص شوزن، واستخدمت القوة بشكل غير متناسب لإخماد تمرد عنيف شهده السجن في ١٠ مارس ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الجديدة التي أنشأتها السلطات مثل: "وحدة التحقيقات الخاصة" و"الأمانة العامة للتظلمات"، فإن التقرير يصر على أنها (غير قادرة على محاسبة قوات الأمن والمسؤولين الكبار عن تعذيب وسوء معاملة الموقوفين). وزعم التقرير أن وحدة التحقيقات الخاصة لم تجر أي تحقيقات أو ملاحقات نتجت عنها إدانات لأشخاص بسبب أعمال تتعلق بالتعذيب في قضايا مرتبطة بالاضطرابات السياسية التي

رد النيابة العامة على تقرير هيومن رايتس ووتش

المنظمة فشلت في الوقوف على الحقيقة

في الثالث من فبراير ٢٠١٦، ردّت النيابة العامة عبر المحامي العام الأول عبد الرحمن السيد، على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش السنوي والذي يغطي تطورات الوضع الحقوقي البحريني للعام ٢٠١٥. وقال السيد بأن التقرير استند الى معلومات غير رسمية، أو غير موثوقة، وأضاف بأن (المنظمة فشلت في الوقوف على الحقيقة، نتيجة اعتماد مسؤوليها منهج النقل عن الغير، دون تكبرهم عناء البحث والتحقيق، للتثبت من صحة ما ينقل إليهم من أخبار، وهو ما أدى إلى النتائج المكذوبة التي تضمنها التقرير).

في بعضها المجني عليهم، وبلغ عدد المتهمين المحالين (٨٨) متهماً من منتسبي الشرطة، منهم (١٦) ضابطاً. كما تم إحالة متهمين في عدد من الوقائع إلى إدارة المحاكم العسكرية لمساءلتهم تأديبياً.

د - قضت المحاكم الجنائية بإدانة (٢١) متهماً، شملتهم (١٣) قضية، وبالبراءة في (٢٦) قضية. وقد طعن وحدة التحقيق الخاصة على الأحكام الصادرة بالبراءة في (١٩) قضية بالاستئناف والتميز، بل أن الوحدة لم تترض بعقوبات حكم بها ضد متهمين في إحدى القضايا لعدم تناسبها مع الفعل المجرم، فطعن لوجود ظروف قانونية مشددة، تدعو إلى تشديد العقوبة؛ وقد نجحت الوحدة بالفعل في استصدار حكم بتشديد العقوبة، بعد أن قبلت محكمة التمييز طعنها للمبررات التي ساقتها.

هـ - تراوحت العقوبات في القضايا المحكوم فيها بالإدانة تصاعدياً، ما بين الحبس لمدة شهر، وحتى السجن لمدة سبع سنوات، وذلك بعد استنفاد طرق الطعن.

و - ليس صحيحاً ما ذكرته المنظمة في تقريرها من أن أحكام الإدانة في إدعاءات التعذيب، انحصرت فقط في ست إدانات، عن مزاعم أثرت بمناسبة ضبط قضية مخدرات، وإنما كافة أحكام الإدانة الصادرة في القضايا المشار إليها آنفاً، والبالغ عددها (١٣) قضية، لم تتضمن سوى قضية واحدة تتعلق بمزاعم أثرت في قضية مخدرات.

في كافة الوقائع الوفيات والتعذيب، والمعاملة القاسية، التي أدعي بوقوعها خلال أحداث فبراير ٢٠١١، وأثناء سريان حالة السلامة الوطنية، والتي وردت من وزارة الداخلية، وجهاز الأمن الوطني. كما باشرت التحقيق في حالات الوفيات، وإدعاءات التعذيب، وإساءة المعاملة، واستخدام القوة المفرطة التي أدعي بوقوعها بعد إنشاء الوحدة، وقد تم التصرف في تلك القضايا.

ورد المحامي السيد على بعض القضايا الرئيسية، التي تضمنها تقرير هيومن رايتس ووتش، خاصة فيما يتعلق بأداء وحدة التحقيق الخاصة، التابعة للنيابة العامة، حيث ورد في تقرير المنظمة أن وحدة التحقيق الخاصة لم تجر أي تحقيقات، نتج عنها إدانات لأشخاص، بسبب أعمال تتعلق بالتعذيب في قضايا مرتبطة بالاضطرابات التي شهدتها البحرين (أحداث ٢٠١١).

وحدة التحقيق الخاصة



المحامي الأول يقول: (هذا قول غير صحيح، ويصطدم مع الواقع، سواء مما تعكسه التحقيقات التي أجرتها وتجرىها الوحدة بالفعل، أو الأحكام التي صدرت فيما أحالته الوحدة من قضايا إلى المحاكم المختصة، بل ومن تقارير الوحدة المتضمنة شروحاً تفصيلية لطبيعة الشكاوى والبلاغات التي تباشر التحقيق فيها، وقراراتها وتصرفاتها في القضايا المقيدة بشأنها، وهي التقارير التي دأبت الوحدة على نشرها دورياً بصفة شهرية، والتي كان من الواجب على المنظمة أن تبذل جهداً يسيراً في تتبّع ما تقوم به الوحدة، لتتعرف على الحقيقة).

هذا، وقد طلبت النيابة العامة من وحدة التحقيق الخاصة، أن تبدي رأيها في المزاعم التي ساقها تقرير هيومن رايتس ووتش السنوي فيما يتعلق بنشاطها، وهذا هو ردّها موجزاً:

أ- تنفيذاً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، تولت وحدة التحقيق الخاصة التحقيق

ب - الوقائع موضوع تلك القضايا تتنوع ما بين الضرب المفضي إلى الموت، التعذيب، الضرب البسيط، السب، وعدم الإبلاغ عن جريمة مع العلم بوقوعها. وهي مُدعى بارتكابها خلال تعامل قوات الأمن، وبأماكن التوقيف خلال فترة سريان حالة السلامة الوطنية، وبعضها في فترة لاحقة.

ج - تلقت الوحدة شكاوى مباشرة أخرى بخلاف القضايا آنفة البيان، وقد بلغ عدد القضايا التي أحيلت إلى المحاكم الجنائية المختصة (٤٥) قضية، تعدد

ويخلص المحامي الأول، عبدالرحمن السيد، من رد وحدة التحقيق الخاصة، بأن الأخيرة (باشرت إجراءاتها القانونية في تحقيق أي إدعاءات تعذيب أو معاملة قاسية أو مهينة، وذلك على خلاف ما ذكرته المنظمة في تقريرها، وأنها لا زالت تباشر مهامها تلك من خلال تحقيقات جديّة وفعالة في هذه النوعية من الشكاوى والبلاغات، وتجرى تحقيقاتها في استقلال كامل في ضوء القواعد المقررة ببروتوكول اسطنبول لتقصي وتوثيق إدعاءات التعذيب والمعاملة القاسية).

فاعلية المؤسسات الجديدة

وواصل المحامي الأول عبدالرحمن السيد، من النيابة العامة، رده على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، ووصف تقريرها بـ «المتعسف والمخالف للحقيقة» فيما يتعلق



المحامي العام الأول عبد الرحمن السيد

برأيها من أن مؤسسات المملكة - التي أنشئت تنفيذاً لتوصيات لجنة تقصي الحقائق؛ وبالأخص وحدة التحقيق الخاصة - غير قادرة على محاسبة قوات الأمن، والمسؤولين عن تعذيب وسوء معاملة الموقوفين.

وقال السيد بأن المنظمة (استدلت على ذلك بواقعة التمرد التي جرت بسجن جو في مارس ٢٠١٥ واستخدام قوات الأمن القوة لإخماد هذا التمرد. وما استدلت به المنظمة في حد ذاته دليل على تقاعسها عن تقصي الحقيقة، والتثبت مما يرد إليها من معلومات، حيث إن وحدة التحقيق الخاصة تباشر التحقيق في هذه الواقعة منذ تلقيها إخطاراً

بذلك من النيابة العامة، وفي الشكاوى التي وردت إليها من عدد من نزلاء السجن، وقد أعلنت الوحدة عن ذلك في تقاريرها الدورية، فضلاً عن تصاريحها الصحفية التي فاتت المنظمة متابعتها، ومن ثم فإن الوحدة في معرض محاسبة ومساءلة من قد يثبت ضده اتهام من قوات الأمن حسبما يتكشف من التحقيق).

التعرّض للنشطاء

وفي معرض ردّ المحامي الأول حول اعتقال الناشط الحقوقي نبيل رجب، وقول التقرير أنه تمت محاكمته (باعتباره ناشطاً حقوقياً بارزاً)، ولانتقاده الحكومة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث قضي بمعاقبته بالسجن لمدة ستة أشهر، عن تهمة الاعتداء على المؤسسات الوطنية، إلى أن صدر العفو الملكي عنه لأسباب صحية.. هنا يرد السيد فيقول: (إن النيابة العامة قد اتهمت نبيل أحمد عبد الرسول رجب في القضية رقم ٠٧٢٠١٤٠٩٠٣٩ بإهانة هيئتين نظاميتين هما: وزارة الداخلية، وقوة دفاع البحرين، وذلك لنشره تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) ذكر فيهما أن من منتسبي المؤسسات الأمنية والعسكرية في البحرين، من ينتمون إلى التنظيم الإرهابي داعش، وأن هذه المؤسسات تعتبر الحاضنة الفكرية لذلك الفكر المتطرف).

واضاف السيد: (تم استجواب المتهم المذكور في حضور محاميه، حيث أقرّ بارتكابه الفعل المادي للجريمة بنشره تلك التغريدات، وبناء على ذلك أمرت النيابة بحبسه احتياطياً، وبإحالة محبوساً إلى المحاكمة الجنائية، ونظرت المحكمة المختصة الدعوى التي قررت إخلاء سبيله، ثم قضت بجلسة ٢٠١٥/١/٢٠ بإدانته ومعاقبته بالسجن لمدة ستة أشهر، وقدرت كفالة قدرها ٢٠٠ ديناراً لوقف التنفيذ؛ فطعن المتهم على هذا الحكم بالاستئناف أمام المحكمة الكبرى الجنائية، فأيدت محكمة الاستئناف الحكم، ومن ثم طعن على الحكم أمام محكمة التمييز، التي رفضت طعنه وأيدت بدورها الحكم).

وتابع عبدالرحمن السيد، المحامي الأول: (في الوقت الذي يجب التأكيد فيه على حيادية السلطة القضائية بمملكة البحرين، وأن قراراتها وتصرفاتها تقع بمنأى عن أي مؤثر أياً كان.. فإنها لا تسائل أي شخص - سواء نبيل رجب أو غيره ممن ذكر بتقرير المنظمة - لصفته أو لرأيه أو لمعتقده أو لنشاطه، وإنما تطبق عليه أحكام القانون إذا ما اقترف فعلاً عدّه القانون جريمة معاقب عليها. فإنه يجب الإشارة أيضاً إلى أن المنظمة في المقابل من ذلك، تبنت موقفاً غير حيادي على الإطلاق، حين أعلنت في تقريرها، على خلاف الحقيقة، أن نبيل رجب قد تمت إدانته للتعبير عن رأيه، وانتقاده الحكومة بشكل مجرد، بل حورت من تلقاء نفسها العبارات التي اشتملت عليها تغريداته، في محاولة غير مبررة لتخفيف المسؤولية الجنائية التي حوكم بسببها المذكور؛ حين ذكرت أنه قال في تغريداته: «إن قوات الأمن البحرينية تدفع إلى الاعتقاد بالعنف، بشكل يشبه ما يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف المعروف بداعش»؛ بينما هو في تغريداته المنشورة قد اتهم منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية في المملكة صراحة - وليس باعتقاد أو بإيحاء، كما ذهب المنظمة. حيث قطع بانتماهم إلى تنظيم داعش، وبأن هذه الأجهزة هي الحاضنة الفكرية لذلك الفكر المتطرف. وهو ما يدل على اعتماد المنظمة على ما يُنقل إليها من أخبار، وينبئ عن تقصيرها الشديد في استجلاء الحقيقة، قبل الخلوص إلى رأيها الذي أوردته في تقريرها، إن لم يكن لرأيها ذاك سبب آخر).

وعاد المحامي الأول فرداً على تقرير هيومن رايتس ووتش بشأن اعتقال رئيسي جمعيتي الوفاق ووعد؛ حيث أضاف: (..وعلى ذات النحو يكون الرد على ما أثاره التقرير من معلومات مغلوطة بشأن إبراهيم شريف وعلي سلمان، حيث إن ما وقع منهما جاء متجاوزاً حرية الرأي والتعبير، التي تتعذر بها المنظمة، وقاما بجرائم يعاقب عليها القانون، علماً بأن القضيتين المقيدين ضد علي سلمان وإبراهيم شريف، لا زالتا منظورتين أمام القضاء، وقد كفلت للمتهمين فيهما كافة الضمانات القانونية المقررة لهما وللموكليين من قبلهم بالدفاع عنهما).

مؤتمر الدوحة..

الهفوضية السامية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية

عقد في الدوحة، العاصمة القطرية، مؤتمر يبحث "دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالمنطقة العربية"، شارك فيه ما يقرب من ٢٥٠ منظمة عربية ودولية معنية بحقوق الإنسان، وأكثر من ٤٣ شخصية مسؤولة عن ملفات حقوق الإنسان على مستوى العالم، كما شارك فيه ١٧ وفداً يمثلون وزارت خارجية دول عربية، ولجان حقوق الإنسان أو اللجان القانونية في البرلمانات ومجالس الشورى بالمنطقة العربية، إضافة إلى مشاركة مجموعة من المقررين الخاصين وهيئات المعاهدات الدولية.

الحقوق الأساسية للمواطنين. إذ بدون الإلتزام بالمعايير الحقوقية في مواجهة الإرهاب، ستوجد مبررات لنمو الإرهاب بدلاً من إخماده.

وفي سياق ذي صلة، دعا المفوض السامي إلى مكافحة جذور الإرهاب، وقال بأن التصدي له - على المدى البعيد - لن يؤدي إلى نتيجة، ما لم يتم التطرق لأسبابه الكامنة من تهميش و فقر، وحرمان من المساواة

ولهذا نبّه إلى ثلاثة أمور في كلمته رأى أنها ضرورية:

أولها، يتعلق بتوفير الأمن للمواطنين في مواجهة الإرهاب، وهو واجب كل دولة، لكن لا يجب استخدام حجة الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب، للتعدي على حقوق الإنسان، وتكميم الأفواه، وخنق الحريات. ويقول: إن المعالجات وال حلول الأمنية التي لا تراعي حقوق الإنسان ومبادئ العدالة

الإجتماع الحقوقي كبير للغاية، وربما كان غير مسبوق في المنطقة الخليجية. وقد ألقى المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد كلمة، أقرّ في بدايتها بأن (المنطقة العربية لم تشهد في تاريخها القديم والمعاصر هذا المستوى من العنف والقتل والتشريد للأبرياء مثلما تشهده هذه الأيام). وهذه قراءة للأسف صحيحة. فالعنف في حدّته غير مسبوق، كما أن انتشاره على خارطة واسعة من الأرض أمر غير مسبوق أيضاً، وقد تجاوزت البلاد العربية إلى الإسلامية إلى أوروبا وأمريكا وغيرها.

المفوض السامي مصاب بخيبة أمل من نتائج الربيع العربي، فقد قاد إلى مزيد من الدم وانتهاكات حقوق الإنسان، والإستبداد السياسي، وتراجع الحريات، وهذا أمر يشاطره فيه كل المراقبين والناشطين. وأوضح الأمير زيد بأن تنظيمات التطرف والقمع ظهرت في المناطق التي تشهد غياباً لدولة القانون، وقال أن تلك التنظيمات المتطرفة (تدمر كل المعاني الحضارية للمنطقة العربية، وتقضي على الوثام والتعايش الديني الذي تمتعت به شعوب المنطقة منذ آلاف السنين، فضلاً عن ممارسات ظهرت كان يتوقع أنها قد اندثرت وتجاوزتها البشرية، مثل العبودية والتعذيب والقتل بسبب الهوية، والاستغلال الجنسي للنساء من الأقليات الدينية والأثنية، وظهور بعض الأصوات التي تؤيد وتبرر مثل هذه الأعمال الهمجية، التي تسعى لتدمير مجمل ما تحقق من تقدم في مجال الحقوق والحريات، وبشكل خاص للمرأة العربية).
أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي، كما يراها المفوض السامي، سيئة للغاية،



بين الأفراد، ووجود مناهج تعليمية تحض على الكراهية، والتمييز ضد الآخر. وأضاف بأن أي رفاه اقتصادي، وتحقيق لمعدلات نمو جيدة دون أن يكون محورها الأساسي الإنسان، والارتقاء بحقوقه، وتعزيز دوره في عملية اتخاذ القرار السياسي، قد تؤخر فقط من الحراك الشعبي المعارض، ولكنها لا تنهيه، لافتاً إلى أن الإنسان يحيا بالطعام والشراب، وأن نفسه تحيا بالتكريم والحماية من الذل والقهر.

ثانيها، يتعلق بتفريغ الحكومات

والإنصاف، لن تؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من التطرف، وتنامي مشاعر الاحباط والعداء تجاه الحكومات، فتكون النتيجة في النهاية: إعادة توليد العنف والعنف المضاد. المعنى الذي نخلص إليه، هو أن الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب لا يستدعي - ولا يجوز أن يستدعي - التعدي على حقوق المواطنين، وتوسعة الإتهامات للناشطين بحيث تشملهم مظلة الإتهام بممارسة الإرهاب. فمحاربة الإرهاب القاعدي والداعشي ممكن، مع سيادة القانون واحترام

والأطفال، والنساء، وكبار السن، وأماكن العبادة، والمستشفيات.. قد تضمنتها التعاليم الإسلامية.

وأضاف الأمير زيد، بأن الرسول صلى الله عليه وسلم، قد هاجر إلى المدينة المنورة



بحثاً عن فضاء أوسع لنشر عقيدته، وأن أوائل الصحابة لجأوا إلى الحبشة بحثاً عن الأمان "فكيف لا نفتح الأبواب للاجئين ونحميهم؟" ومنتظر من الآخرين القيام بهذا الواجب"، في إشارة إلى اللاجئين السوريين وغيرهم. وشدد المفوض السامي على ضرورة البناء على هذه القواسم والقيم الإنسانية المشتركة، والإسراع في الانضمام لباقي المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، والالتزام بها وتنفيذها بالممارسة والسلوك.

حقوق الإنسان.

ثالثها، يتعلق بالزعم القائل أن للمنطقة العربية أو دولاً بعينها خصوصية ثقافية

ما، تجعلها في منأى عن الإلتزام بالقانون والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واستثنائها من ذلك، على اعتبار ان خصوصيتها الثقافية/ الدينية بالذات، تمنعها من ذلك الإلتزام الدولي. يقول المفوض السامي الأمير زيد بن رعد أن هذه الخصوصية المزعومة (طالما تم التطرق إليها عند الحديث عن مبادئ حقوق الإنسان). وأضاف بأن هؤلاء

يغفلون عن حقيقة أن العقيدة الإسلامية تقوم على مبدأ وحدة الجنس البشري، وأن الاختلاف بين البشر بالعرق، أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، أو اللغة، إنما يهدف إلى إعمار الكون في إطار من التعايش. وتابع، بأن الإسلام تطرق لغالبية الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمفهوم المعاصر للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن مبادئ القانون الدولي الإنساني حول حماية المدنيين،

العربية لإتفاقات الدولية الحقوقية، التي وقعت عليها، من قيمتها، من خلال عدم تطبيقها. حيث قال الأمير زيد بن رعد بأن الدول العربية قطعت شوطاً مهماً في التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، إلا أنه ومن حيث التطبيق على أرض الواقع، لا يلمس المواطن العربي بشكل عام أثراً كبيراً لهذه الإلتزامات القانونية في حياته اليومية، إذ إن القبول باللتزامات القانونية الدولية، يتطلب السعي لتعديل وتطوير التشريعات الوطنية، بما يمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بمعنى آخر، فإن مصادقة الحكومات العربية على المعاهدات بعد لأي شديد، غير كاف. وقد عمدت بعض الدول، في سبيل التخلص من الضغوط الدولية، إلى الانضمام والمصادقة عليها، دون ان يكون لديها نية في الإلتزام بها أساساً، لا تطبيقاً على الأرض، ولا تحويلها إلى جزء من القانون الوطني. في حين أن فكرة الزام الحكومات بالتوقيع عليها، قائمة على أساس تقييدها أكثر، وإلزامها شيئاً فشيئاً بتطبيقها. لكن يبدو، أن الحكومات العربية نجحت حتى الآن، في إثبات أن رؤية الطرف الآخر، الذي يعتقد ان مجرد توقيع الحكومات على معاهدات، كافٍ لإلزامها والأخذ بيدها في مسار تطوير

ورشة عمل مشتركة مع الصليب الأحمر الدولي

اليها.

تجدر الإشارة إلى أن مذكرة التفاهم المشترك بين البحرين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشمل السماح لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة جميع أماكن الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية في مملكة البحرين، والوصول إلى المحتجزين بغض النظر عن وضعهم القانوني سواء سبقت إدانتهم أم لا، أو صدر حكم بحقهم أم لم يصدر. والغرض هو تقييم أوضاع السجون، ومعاملة السجناء، ومن ثم السعي لحلها مع السلطات الرسمية بشكل مباشر.

المراكز. كما ناقشت الورشة المعايير الدولية النموذجية لمعاملة الأشخاص المحرومين من الحرية، وأهم المشاكل التي يواجهها العاملون في مراكز الإصلاح والتأهيل أثناء اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

وقال العقيد غازي صالح السنان القائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بأن وفود الصليب الأحمر التي تزور البلاد وتتفقد مراكز الإصلاح والتأهيل عادة ما تصدر تقارير تتضمن توصيات بشأن أوضاع النزلاء المعيشية أو معاملتهم، حيث يتم دراستها والمساعدة بالإستجابة

تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة قبل 5 سنوات.. أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإشتراك مع وزارة الداخلية البحرينية، ورشة عمل تدريبية لـ 23 مسؤولاً من الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل (السجون)، والإدارة العامة للمباحث، والأدلة الجنائية، والأمانة العامة للتظلمات، وغيرها. تضمنت الورشة التي عُقدت في يناير الماضي، عرض فيلم وثائقي حول المنهج الإنساني في الاحتجاز، والتعريف بدور وعمل الصليب الأحمر الدولي داخل أماكن الاحتجاز، ودور طبيب اللجنة داخل هذه

مكافحة (التطرف العنيف) .. كيف؟

طرح الأمين العام للأمم المتحدة خطة للدول الأعضاء، اعتبرها دعوة عاجلة، لإقامة شراكة دولية لمواجهة ما أسماه بـ (التطرف العنيف).

ومع أن بان كي مون قال بأن المسلمين يشكلون الغالبية العظمى من ضحايا هذا (التطرف العنيف)، وأنه ليس محصوراً في دين أو جنسية أو عرق، إلا أن قراءة تفاصيل الخطة المنشورة لم تجد أمثلة تقدمها عن هذا (التطرف العنيف) إلا القاعدة وداعش وبوكو حرام، وهي منظمات نشأت بين ظهرائي المسلمين وفي ديارهم، واستخدمت دينهم، وانتهت إلى استحلال دمائهم وأموالهم وفي بعض الأحيان استباحة أعراضهم.

لقد شرحت خطة الأمين العام جذور التطرف وأسبابه، وقدمت اقتراحات عملية لكي تقوم بها الدول لمواجهته. حيث لاحظت الخطة الأهمية ابتداءً أن هناك عزوفاً من الدول عن مواجهة (جذور التطرف): وأنها لا تلتزم في أغلب الأحوال بمعايير حقوق الإنسان في مواجهته.

ويبدو أنه لا يوجد تطرف (غير عنيف): فكل التطرف إما هو عنيف بذاته، كالإرهاب المؤسس على دعاوى دينية أو قائم على تفسير ديني، كما هو الحال بالنسبة للقاعدة وداعش وأفرعها؛ أو هو تطرف يبدأ فكرياً، أو أيديولوجياً، أو عنصرياً، ويقود في النهاية - بشكل شبه حتمي - إلى العنف.

بالطبع فإن لـ (التطرف العنيف) جذوراً كثيرة، عددها خطة بان كي مون، بعضها يعود إلى الدول وسلوكها؛ وبعضها يعود إلى الأشخاص المنخرطين في الإرهاب، وشخصياتهم وطموحاتهم والحوافز التي يتعرضون لها فينجذبون باتجاه الإنخراط في سبيل الدم.

الدول قد تفرح الإرهاب، وتزيد الوضع سوءاً حين تعتمد سياسات تقسم بقصر النظر، كما سماها بان كي مون، حينما تعتمد فقط على التدابير الأمنية في المواجهة. ولاحظ

الأمين العام أن تجاهل التام لحقوق الإنسان، وإن عنى إطلاق اليد للسلطات لتفعل بخصومها ما تشاء، فإن ذلك يقود حتماً إلى تحويل مجاميع من الناس إلى العنف. وتقول الخطة، بأن التمييز الطائفي، وسياسات التهميش، والقمع داخل السجون، وفشل التنمية الاقتصادية، وإغلاق مصادر الشراكة في صناعة القرار، وغيرها تصنع البيئة المثالية لنمو التطرف العنيف.

وأشارت الخطة إلى أن اعتماد الطائفية والحض على خطاب الكراهية يساهمان في نمو (التطرف العنيف)، ودعت إلى ترويج ثقافة التسامح وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، ورعاية الشباب، والمساهمة الإيجابية في الإعلام، وفي مواقع التواصل الاجتماعي لمنع ثقافة التطرف العنيف من الانتشار.

واضح أن دعوة الأمين العام، أو خطته لمواجهة التطرف العنيف، تقصدنا نحن، وتعنيان نحن، كعرب وكمسلمين، أكثر من سوانا. فالعنف الدموي يكاد يشمل كل الدول، وثقافة التطرف الديني بالذات، لا تبرر الطائفية وحروبها فحسب، ولا تؤدي فقط إلى تدمير النسيج الاجتماعي وتحويل المواطنين ضد بعضهم البعض فقط، بل أيضاً تقود في النهاية إلى تدمير أسس التعايش، بحيث يصعب التئام المجتمع، وتكون البلاد أقرب إلى الحروب الأهلية، ويكون التوسل بالعنف الوسيلة الوحيدة للبقاء.

الدول الفاشلة هي التي تستزرع الخطاب العنيف، فيؤدي إلى تفجرات دموية، تبدأ بالآخر، ثم تنتهي بتدمير ذاتي للإنسان والجماد حتى. بعض الحكومات كما الجماعات السياسية، تستخدم الطائفية ظناً منها أنها تقوى بها، وإذا بها تكتشف أن الخطاب الطائفي المتطرف الذي يعتمد على العنف اللفظي، والتهديد بالقتل، قد تمت الاستجابة له من الجماعات المتطرفة كداعش والقاعدة، فعمدت إلى استثمار نتائج الخطاب الذي صنع شباباً متحمسين

لتفجير أنفسهم بالأحزمة الناسفة. لكي تآمن الدول على نفسها من (التطرف العنيف) عليها أولاً أن تعتمد سياسة (الوقاية خير من العلاج). والوقاية تتطلب تنشئة المجتمع على خطاب منفتح ومتسامح، لكن هذا الخطاب لا ينمو في بيئة الاستبداد السياسي، ولا في دولة اللاقانون، ولا في بلد التمييز العنصري أو الديني أو القبلي أو المذهبي أو المناطقي، ولا في بلد لا يحترم حقوق الإنسان. إن دعوة بان كي مون وخطط الأمم المتحدة لا تعمل إلا في ظل حكم رشيد، أو هو يحث الخطي باتجاهه.

وتتطلب الوقاية تقوية البنية التشريعية، بوضع قانون صارم لمكافحة التطرف والطائفية والكراهية، لأن وجود هذه الآفات يمثل بحد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان، ويتناقض مع المساواة والمواطنة الحقّة ومتطلباتها. وأيضاً لأن هذه الآفات قادرة على التسلل إلى وسائل الإعلام الرسمية واستخدامها لغرض سياسي ضيق، ثم ينتهي الأمر بتهيئة الطريق نحو (التطرف العنيف) الذي تتبناه القاعدة وداعش وأذرعهما. وثالثاً، لأن ترك الحبل على الغارب، إهمالاً من الحكومات، أو بشكل متعمد، يعجل في انتشار وباء التطرف، ويعجل بتحويل الفوارق الثقافية والمجتمعية إلى حرب داخلية بين المواطنين، وتالياً يؤدي إلى تدمير أسس الدولة نفسها.

ومن هنا وجب إيجاد قانون لمكافحة العنصرية والطائفية والتطرف، يطبق بصرامة، وهذا بحد ذاته يقطع الطريق على تسييس الاختلافات الفكرية والمذهبية، من قبل اللاعبيين السياسيين، ما يؤدي في النهاية إلى السيطرة على روح التطرف المنتشرة، وتوجيه المجتمع إلى القنوات السياسية المفتوحة للمشاركة في صناعة القرار، وليس عبر العصبية واستثمارها ليأتي المتطرفون فيأخذون البلاد إلى حيث الذبح والقتل والدم.